جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد كمي

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017

من إعداد الطلبة:

- قرماط محمد إسلام
- بلعربي أمحمد

تحت إشراف:

د. محمد عيسى محمد محمود

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	أ.د. مخفي أمين	أستاذ تعليم عالي	جامعة مستغانم
مقررا	أ.د.محمد عيسى محمد محمود	أستاذ تعليم عالي	جامعة مستغانم
مناقشا	د.خالدي يحي	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

الحمد لله الذي وفقنا واعاننا والشكر لله الذي يسر لنا امورنا ووهبنا القدرة على مواصلة الدراسة والبحث، سبحانه نعم المرشد والمعين وبعد

فالعرفان بالجميل يقضي وفاء الأهل الأفاضل، نتقدم بجزيل شكر وفائق تقدير واحترامنا لأستاذنا المشرف **محمد عيسى محمد محمود** لما بذله من جهد ووقت في تصويبنا وتقويمنا، فله منا أسمى عبرات الشكر والعرفان، وأعمق معاني الوفاء والامتنان.

كما نتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان إلى كل أساتذتنا الذين درسونا وأسهموا في تكويننا طيلة مشوارنا الدراسي.

والشكر الموصل للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة. ولكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

فجزاكم الله عنا جميعا خير الجزاء.

الإهـــــداء

بسم الله والصلاة والسلام على نور القلوب وسيد الوجود وخير الأنام حبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي إلى من كانا سببا في وجودي وتعليمي ودعماني في كل الأحوال والظروف، إلى نبع الصبر والحنان ومن رافقني دعائها في كل مكان وزمان ومن أنارت درب خطايا أمي أطال الله في عمرها

وإلى أبي العزيز، حفظه الله

إلى أختي، وأخواتي

إلى جميع عائلتي وأصدقاء، إلى كل من أحبنا في الله وأحببناه فيه.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل من يقرأ هذه الصفحات الآن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

محمد إسلام

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المخلوقات وعلى سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

والدي أمي وأبي. أطال الله في عمرهما فلولاهما لما وجدت في هذه الحياة.

إلى أساتذتي الكرام. فمنهم استقيت الحروف. وتعلمت كيف أنطق الكلمات. وأصوغ العبارات وأحتكم إلى

القواعد في اختصاصي ومختلف المجالات.

إلى كل الإخوة الأعزاء وكل العائلة الكريمة.

إلى كل الأصدقاء. ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة.

إلى كل من شاركني في اعداد مذكرة الماستر "محمد اسلام"

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

والله ولي التوفيق.

أمحمد

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الفهرس	أ
قائمة الأشكال	ت
قائمة الجداول	ث
المقدمة عامة	1
الفصل الأول: أساسيات حول الإنفاق الحكومي	5
المبحث الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي.	6
المطلب الأول: المفهوم التقليدي للإنفاق الحكومي	6
المطلب الثاني: المفهوم الحديث للإنفاق الحكومي	6
المطلب الثالث: مفهوم العام الإنفاق الحكومي.	7
المبحث الثاني: عناصر وتقسيمات الانفاق الحكومي	8
المطلب الأول: عناصر الإنفاق الحكومي	8
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات الحكومية	9
المطلب الثالث: مبررات اللجوء للإنفاق الحكومي	13
المطلب الرابع: أهمية الانفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي	15
المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق الحكومي	16
المطلب الأول: ماهية ترشيد الإنفاق الحكومي	16
المطلب الثاني: مبررات ترشيد الإنفاق الحكومي	17
مطلب الثالث: دعائم ترشيد الإنفاق العام	18
خلاصة الفصل الأول	21
الفصل الثاني: أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي	22
المبحث الأول: النمو الإقتصادي ومقوماته	23
المطلب الأول: النمو الإقتصادي وطرق قياسه	23
المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الإقتصادي	25

المبحث الثاني: التنمية الإقتصادية	27
المطلب الأول: تعريف التنمية الإقتصادية	27
المطلب الثاني: قياس وعناصرالتنمية الإقتصادية	28
المطلب الثالث: الفرق بين النمو والتنمية الإقتصادية	29
المبحث الثالث: آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الإقتصادي	31
المطلب الأول: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي	31
المطلب الثاني: نموذج (IS-LM) والطلب الكلي	32
المطلب الثالث :نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	40
خلاصة الفصل الثاني	50
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية	51
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	52
المطلب الاول: متغيرات الدراسة	52
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	60
المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج	62
المطلب الأول: نمذجة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	62
المطلب الثاني: نمذجة أثر نفقات التجهيز على الناتج المحلي الإجمالي	65
المطلب الثالث: نمذجة أثر نفقات التسيير على الناتج المحلي الإجمالي	68
خلاصة الفصل الثالث	72
الخاتمة العامة	73
قائمة المصادروالمراجع	75
قائمة الملاحق	78
الملخص	

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
II -1	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	31
II -2	التوازن الكينزي	33
II -3	منحنى (IS)	34
II -4	أثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي	35
II -5	منحنى (LM)	36
II -6	التوازن من خلال نموذج (IS_LM)	37
II -7	أثر زيادة الانفاق في نموذج (IS_LM)	38
II -8	التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل	39
II -9	نموذج سولو سوان	44
III-1	تطور الناتج المحلي بالجزائر خلال الفترة (1990-2017)	53
III-2	تطور النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة (1990-2017)	54
III-3	تطور نفقات التسيير بالجزائر خلال الفترة (1990-2017)	56
III-4	تطور نفقات التجهيز بالجزائر خلال الفترة (1990-2017)	57
III-5	تطور السكان النشيطين في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	59
III-6	يوضح النموذج الأمثل الذي تم اختياره لتقدير النموذج الأول	64
III-7	يوضح النموذج الأمثل الذي تم اختياره لتقدير النموذج الثاني	67
III-8	يوضح النموذج الأمثل الذي تم اختياره لتقدير النموذج الرابع	70

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
II-1	الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية	30
III-1	تطور الناتج المحلي الإجمالي (1990-2017)	52
III-2	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	54
III-3	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	55
III-4	تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	57
III-5	تطور السكان النشيطين في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	58
III-6	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الأول	62
III-7	نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الأول	63
III-8	نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل للنموذج الأول	64
III-9	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الثاني	65
III-10	نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الثاني	66
III-11	نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل للنموذج الثاني	67
III-12	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الثالث	68
III-13	نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الثالث	69
III-14	نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الرابع	69
III-15	نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل للنموذج الرابع	71

المقدمة عامة

المقدمة

لضمان الاستقرار الاقتصادي للأمة، يجب أن تتبنى سياسة اقتصادية متكاملة ومتماسكة ومرنة. أدى تطور الاقتصاد على مدى العقد الماضي إلى تغيير التصور السائد في العالم حول طبيعة السياسات الاقتصادية الكمية المرغوبة، حيث تستخدم الحكومات عدة أدوات لإدارة سياساتها الاقتصادية، سواء كانت سياسة مالية أو نقدية أو تجارية أو غيرها. يعتمد عمل هذه السياسات على النظرية الاقتصادية التي تستند إليها هذه السياسات، ولصياغة وتطبيق هذا لأخيرة، من الضروري تصميم وتعريف معالم والنماذج الاقتصادية معًا في إطار البحث عن الإنفاق وأثره على النمو الاقتصادي وتحديد التغييرات مختلف التي يمكن أن تؤثر عاجلاً أو آجلاً. وعلى هذا الأساس يظهر النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الآلية الاقتصادية القائمة ويعكس قياس موقف باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي يستهدفها أو لسياسة اقتصادية قائمة ,في حين أنه من خلال استهداف معدلات النمو الاقتصادي المحسنة ، فإنه ينطوي بالضرورة على تحسين مستوى معيشة السكان ، وخلق فرص العمل ، وتعزيز الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج.

طالما أن المشكلة الاقتصادية تعني ندرة الموارد وتعدد الاحتياجات، فإنها تزيد من استمرار الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات المتعددة التي تتطلب إدارة مثلى لهذه الموارد والاحتياجات، لأنها تتماشى مع الاقتصاد العالمي. فالتطورات وزيادة الموارد وتعددها، سواء كانت غنية أو مادية أو طبيعية، يصاحبها زيادة أكبر. من حيث الاحتياجات، وعلى هذا الأساس، يبدو لنا أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتدهور من مستوياته من سنة إلى أخرى. اعتمادًا على حجم الموارد المتاحة، ومقدار ما يزيد من حجم الإنتاج الذي يمكن تحقيقه في عام باستخدام جميع الموارد المتاحة، ومن هنا تبرز لنا أهميته، فكلما زاد النمو الاقتصادي الفعلي من النمو الاقتصادي الممكن كلما دل ذلك على صحة السياسة الاقتصادية المتبعة لتحقيق ذلك.

بمعنى أن الإنفاق الحكومي هو المتغير الرقابي في يد الدولة التي تستخدمه في جميع الأحوال وفي جميع الظروف للتأثير على المتغيرات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك النمو الاقتصادي. من هذا يتضح أننا نتحدث عن مفهومين أساسيين وهما الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

لقد تطلب هذا الموضوع حبرًا من العديد من الاقتصاديين، وقد أسفرت العديد من الدراسات عن نتائج مختلطة. وشدد بعضهم على فاعلية الانفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي ومنهم من عارض هذه الفكرة. وهذا ما دفعنا لمحاولة معرفة تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي. هذا ليس منظورًا اقتصاديًا عامًا مجردًا، بل إن دراسة ميدانية قياسية بين هذين المتغيرين حول الاقتصاد الجزائري ضرورية للتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث.

1-الإشكالية الرئيسية:

ما مدى تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)؟

وللإحاطة والإلمام بهذا الاشكال نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؟

- ما حقيقة النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر؟

- هل توجد علاقة توازن قصيرة أو طويلة الأمد بين النمو والإنفاق الحكومي؟

3-الفرضيات:

- تعدد المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بتعدد المدارس الاقتصادية.

-من الواضح أن الجزائر تستخدم سياسة الإنفاق الحكومي من خلال برامجها الهادفة إلى التأثير على النمو الاقتصادي.

- توجد علاقة توازن طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

4-دو افع اختيار الموضوع:

يفسر اختيارنا للموضوع بالأسباب التالية:

أ-يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس واقع الوضع الاقتصادي وتدل على مستوى التقدم. لذلك نجد أن معظم الدول تسعى إلى زيادة معدلات نموها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إدراك العوامل التي تفسرها ومنها الإنفاق الحكومي؛

ب-عودة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي بعد الأزمة المالية مما يدفعنا لمحاولة معرفة انعكاسات هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي.

ج-التوجه الاقتصادي الحالي والسعي الحثيث للجزائر لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

5-أهمية البحث:

أ -موضوع النمو الاقتصادي هو المهمة الأساسية للسلطات الاقتصادية، مما يدفعها باستمرار للبحث عن سبل زيادته واستدامته.

ب-النمو الاقتصادي هو مفتاح تنمية المجتمع في جميع المجالات، لأنه مصدر زيادة الدخل والاستثمارات والاستهلاك والعمالة.

ج-يلعب الإنفاق الحكومي دوراً مهماً في الدول النامية ومنها الجزائر، لأنه يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي والنمو.

د-تساعد الأساليب الكمية على تحقيق مقاربة واقعية وذات مصداقية في قياس مدى كفاية حجم الإنفاق لمتطلبات النشاط الاقتصادي وفي ضبط مساهمة عناصر الإنفاق المختلفة في زيادة حجم النمو الاقتصادي.

6-أهداف البحث:

أ-إبراز الإطار النظري للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

ب-شرح أثر الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

ج-إضافة شيء جديد للدراسات السابقة في هذا المجال.

7-المناهج والأدوات المستخدمة في البحث:

تدعو طبيعة البحث إلى الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث نعتمد على الأسلوب الأول والثاني في سياق التعرض للمفاهيم العامة للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والتحليلات المرتبطة بهما، بينما نعتمد على المنهج التحليلي عند دراسة تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

نظرا لطبيعة الدراسة ومحتواها من حسابات وبيانات إحصائية، تم استخدام بعض البرامج الإحصائية وبرامج معالجة البيانات، وهي على التوالي:

_Excel.

_Eviews.

8-حدود الدراسة:

يمكن تيم حدود الدراسة إلى حدود مكانية وزمانية وموضوعية:

الحدود الموضوعية: نتناول في هذه الدراسة الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وبعدها نقوم بدراسة قياسية.
الحدود الزمانية: تم تحديد فترة الدراسة (1990_2017) لكي تكون الدراسة دقيقة.
الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.

9-صعوبات البحث:

صعوبة الحصول على البينات التاريخية لمتغيرات الدراسة.

10-هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات، جاءت الدراسة في ثلاثة فصول، وذلك كما يلي:

الفصل الأول تعرضنا فيه للجانب النظري للأنفاق الحكومي،

الفصل الثاني، وتم التطرق فيه للإنفاق ولنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما،

الفصل الثالث فخصصناه للجانب التطبيقي للدراسة،

الفصل الأول

أساسيات حول الإنفاق الحكومي

تمهيد

ينظر إلى الإنفاق الحكومي على أنه وسيلة لتلبية الاحتياجات العامة، وبالتالي كان له أهمية خاصة في دراسة المالية العامة، حيث أن الإنفاق الحكومي هو الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية لتحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، فهو يعكس جميع جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في مختلف المجالات في شكل أعداد واعتمادات تخصص لكل جانب منها لتلبية الاحتياجات العامة للأفراد، وفي البحث عن أقصى قدر ممكن من نفع جماعي لهم. مع تنامي دور الدولة وتوسع قوتها في التدخل لتلبية الاحتياجات العامة، تتطور نظرية الإنفاق الحكومي باستمرار من حيث المفهوم، وتتحدد أنواعها وتقسيماتها المختلفة، وكذلك القواعد التي تحكمها. من أجل تبسيط الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الوطني من خلال آثاره المستمرة، سنناقش في هذا الفصل:

- مفهوم الإنفاق الحكومي
- عناصر وتقسيمات الانفاق الحكومي
- ترشيد الإنفاق الحكومي

المبحث الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي.

كان لتطور النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي تأثير على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، كما اختلف مفهوم الإنفاق الحكومي في ظل الدولة المتدخلة عن ذلك الذي كان سائداً في ظل الدولة الحارسة.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للإنفاق الحكومي

على الرغم من مبدأ أسبقية النفقة في الفكر المالي التقليدي، إلا أنها لم تلق اهتمامًا في كتاباتهم لأنها حيث لم يتناولون تحليل مضمون النفقة أو طبيعتها أو تقييم آثارها وأوجه إنفاقها. ثم اقتصر الغرض من النفقة على تشغيل الخدمات العامة الأساسية مع ضرورة الحفاظ على حيادية النفقة وعدم تأثيرها على النشاط الاقتصادي للشعب[1] .

دعا المفكرون التقليديون إلى الحاجة إلى توفير الإنفاق الحكومي قدر الإمكان، وكان منطقهم أن الإنفاق الحكومي ليس أكثر من استهلاك غير منتج للثروة السلعية [2]. أي أن الإنفاق الحكومي يجب أن يكون موجهاً فقط نحو الأنشطة التقليدية، إضافة إلى البحث عن موارد تغطي هذه النفقات دون عجز أو فائض، لأن العجز سيحد من تحقيق هذه الأهداف، والفائض يعني إرهاق المواطنين مع مزيد من الضرائب التي تثقل كاهلهم. مما يتعارض مع مبدأ حياد الدولة في النشاط الاقتصادي [3].

يمكننا القول إن الإنفاق الحكومي يعتبر محايدًا في النشاط الاقتصادي، ويتمحور حول أنشطة غير مربحة مثل الأمن وحماية الحدود والعدالة، وتجسد حيادية الدولة التي لا تتوافق مع دافع الربح للقطاع الخاص.

المطلب الثاني: المفهوم الحديث للإنفاق الحكومي

جاء الكساد الكبير عام 1929 ليثبت عجز الفكر التقليدي عن مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وللتأكيد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وإلغاء مفهوم الدولة الحارسة، حيث أن هذه الأزمة تم تأكيد. بطلان الافتراضات الكلاسيكية القائلة بأن الاقتصاد في حالة توازن دائم ، وأن الاختلالات فيه عرضية. فقط، والعودة إلى حالة التوازن بفعل آلية السوق، القائمة على فكرة اليد الخفية ل أدم سميث [4].

لا تهدر الدولة ونظامها المالي على وجه الخصوص المال ولا يستهلكان الثروة، وإنما فقط حقيقة أن الدولة من خلال إدارتها المالية تمتص جزءًا من القوة الشرائية التي تحت يد الأفراد الخاضعين للضريبة، وتنفق مرة أخرى وفقًا لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية. يمكن مقارنة الدولة هنا بالمضخة الماصة الكابسة، لأن ما تحصل عليه من أموال

[1] محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة -مدخل حديث — الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 12009ص 271.

[2] على خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار وهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص92.

[3] أحمد عبد السميع علام، المالية العامة -مفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق -الوفاء القانونية، ط1، مصر، 2012، ص 45.

[4] بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -راسة حالة الجزائر 2001-2009-، مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010.ص15.

(إيرادات العامة) تعيد توريعه في صورة نفقات. والدولة هنا لا تستهلك، بل تعيد توزيع الدخول والثروات، ولا خسارة في ذلك. للاقتصاد القومي، كما رآه الكلاسيكيون من قبل، فإنه يحقق منفعة عامة للمجتمع[1].
أصبح الفكر المالي الحديث ينظر إلى الإنفاق الحكومي على أنه إنفاق إيجابي يهدف إلى تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بالإضافة إلى آثاره المالية. ليصبح الإنفاق الحكومي كأحد أهم أدوات التدخل الفعال للدولة.

المطلب الثالث: مفهوم العام الإنفاق الحكومي.

تتعدد المفاهيم المختلفة للإنفاق الحكومي، وإن كانت جميعها تؤدي إلى نتيجة واحدة.

- الإنفاق الحكومي هو كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة[2].
- الإنفاق الحكومي عبارة عن مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية [3].
- الإنفاق الحكومي هو الذي تقوم به الدولة أو من يمثلها بإنفاقه، لتحقيق المنافع العامة بصورة نقدية أو عينية ومعتمدة من جهة مسؤولة وواردة بموازنتها العامة [4].
- الإنفاق الحكومي هو عبارة عن تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية ممثلة في الحكومات أو الجماعات المحلية[5].
- الإنفاق الحكومي عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها، بقصد إشباع حاجة عامة [6].

[1] محمد البنا، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص259.

[3] على احمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران، عمان، 2000، س89.

[4] خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان،2011، ص48

[5] بلعاطل عياش، نوى سميحة، آلية ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه-جامعة سطيف1، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص4.

[6] إ كماسي محمد الأمين، دادن عبد الغني، تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية (حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2000)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الأول، 2002، ص71.

المبحث الثاني: عناصروتقسيمات الانفاق الحكومي

المطلب الأول: عناصر الإنفاق الحكومي

1. المبلغ النقدي:

عادة ما تنفق الدولة نقودًا للحصول على السلع والخدمات التي تحتاجها، والإنفاق النقدي هو الطريقة المعتادة للدولة لدعم نفسها وسداد ما يستحق عليها من فوائد وأقساط الدين العام[1].

2. منح النفقة من قبل شخص معنوي عام:

لكي تكون النفاق حكومية، يجب أن تكون صادرة عن شخص عام أو أشخاص معنوية[2] ، مثل: إنفاق السلطات المحلية ومؤسسات الدولة ونفقات المشروعات العامة ، وهذا لا يمنع من أن تكون هذه المشاريع خاضعة. إلى التنظيم التجاري في إدارتهم بقصد تحقيق الربح، لأن هذا لا يحرمهم من صفتهم كجهاز من أجهزة الدولة، يمارس نشاطًا منفصلاً بهدف الوصول إلى أهداف اقتصادية واجتماعية معينة. يعتبر الإنفاق الحكومي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية، بالإضافة إلى النفقات التي تقوم بها مؤسساتها في المجال الاقتصادي[3].

على العكس من ذلك، لا تعتبر النفقة الحكومية تلك التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات الخاصة، حتى لو كانت يهدف إلى تحقيق منفعة عامة.

3. تهدف النفقة الحكومية إلى تحقيق نفع عام :

تلعب العوامل والاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال دورًا رئيسيًا، حيث يعكس تقدير الدولة للمنافع العامة يأتي انعكاسا لكل من طبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع. وبالتالي، فإن مسألة تحديد الحاجات العامة وما الذي يجعل من الممكن الحصول على إشباعها من المنافع العامة تختلف وفقًا لفلسفة الدولة[4].

ويمر إشباع الحاجات العامة من خلال تضامن جهود المجتمع بأسره، إما لأن هذه الخدمات لا يمكن تقسيمها (مثل الدفاع)، أو بسبب الجهود الفردية غير الكافية لإرضاء البعض على الرغم من إمكانية تجزئهم (مثل التعليم والصحة)، مما يجبر الدولة على إرضائهم[5].

ولا تعتبر النفقة العامة تلك التي تعود بالنفع على فئة معينة ، فلا يعقل أن تكون النفقة مخصصة لمنفعة أو مصلحة خاصة لفئة معينة ، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ العدل والمساواة في الأعباء العامة.

---

[1] أحمد عبد السميع علام المالية العامة — مفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، الوفاء القانونية ط1، الإسكندرية، 2012.ص42

[2] حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص12.

[3] زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص18

[4] محمد شاكر العصفور، أصول الموازنة العامة، ط1، دار المسيرة، عمان، 2008، ص287.

[5] محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط2، دار المسيرة، عمان، 2010، ص 34.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات الحكومية

تنقسم النفقات العامة إلى أنواع مختلفة باختلافي معايير التقسيم، كما تؤثر في عدة مجالات اقتصادية نلخصها فيما يلي:

أولا: المعيار الاقتصادي

يستخدم لتحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي ومعرفة نتائجه المالية. نظرا لأهمية هذا المعيار ، فيتم الاعتماد عليه في إعداد الموازنات العامة الحديثة [1] .

وفق هذا المعيار، يتم توزيع الإنفاق الحكومي وفق عدة معايير:

1-معيار طبيعة النفقة:

أ-النفقات الحقيقية:

وهو عبارة عن تعويض للدولة للحصول على سلع أو خدمات تمارس من خلالها الدولة أنشطتها المتعلقة بممارسة دورها في المجتمع والاقتصاد، والتي تتمثل في الإنفاق على دفع الأجور والرواتب في الدولة مقابل خدمات العمل التي تتلقاها الدولة، ودفع احتياجات الإنتاج ودفع الأسعار متطلبات إقامة. الاستثمارات[2]. يسمى الإنفاق الحكومي الحقيقي بالنفقات الحكومية غير الناقلة. لأن الدولة تجمع مقابل ما تدفعه سلع، أدوات وخدمات. وهي مقسمة إلى قسمين[3]:

- **النفقات الحكومية الجارية:**

هي الإنفاق الحكومي اللازم للتشغيل العادي للخدمات العامة، أي النفقات اللازمة لوحدات الحكومة المختلفة لأداء وظائفها وخدماتها.

- **النفقات الحكومية الاستثمارية (الرأسمالية):**

هي الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى زيادة تكوين رأسمالي للدولة وتوسيع طاقتها الإنتاجية، فهي تتعلق بالثروة القومية و المتمثلة بتنمية قدرة أجهزة الدولة على أداء الخدمات العامة التي تقدمها لمواطنين , و القيام بالمشروعات الإنتاجية مثال : نفقات يناء السدود و فتح الطرق و إقامة الجسور , و بناء المدارس.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعي، بيروت، 2008، ص469.

[2] فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص128.

[3] جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار وائل، بدون سنة نشر، ص ص47-48

ب-النفقات التحويلية:

هي المصاريف التي لم يتم إجراؤها لمقابل محدد، أي أنها تمثل تدفقات نقدية للدولة لا يقابلها الأفراد الذين لديهم سلعة أو خدمة معينة، مثل: نفقات دعم السلع والخدمات، والضمان الاجتماعي. نفقات...إلخ.[1]

تشمل هذه النفقات مجموعة من الأقسام:[2]

❖ **نفقات تحويلية اقتصادية:**

هي الإعانات المقدمة للمنتجين بحيث يمكن تخفيض أسعار السلع التي ينتجونها، ونقل القدرة الشرائية هنا من المنتجين لصالح المستهلكين، وكذلك منح إعانات الاستثمار. والامتيازات الضريبية.

❖ **نفقات تحويلة اجتماعية:**

مثل إعانات البطالة وإعانات المعاشات، وكذلك الإعانات للأسر الكبيرة التي لا يكفي دخلها المنخفض لمعيشتهم.

❖ **نفقات تحويلية مالية:**

وهي المصاريف التي تمنحها الدولة لموظفيها في شكل معاشات، أو في شكل دفع فوائد الدين العام[3].

2-معيار دورية النفقة:

وفقًا لهذا المعيار، يتم تقسيم الإنفاق الحكومي إلى نوعين من الإنفاق[4]:

أ-نفقات الحكومية الجارية (نفقات التسيير):

هو الإنفاق اللازم لتسيير المصالح العامة وإشباع الحاجات العامة، أي أنها تقابل النفقات العادية، ولا تساهم في زيادة رؤوس الأموال العينية للمجتمع.

ب-النفقات الحكومية الرأسمالية العامة (الإنفاق الاستثمارية):

تمثل النفقات المتعلقة بالثروة الوطنية مثل: نفقات البناء والأشغال العامة للطرق والسكك الحديدية وغيرها، فهي تخصص لتشكيل رؤوس الأموال العينية في المجتمع وبالتالي فهي نفقات متشابهة للنفقات غير العادية.

---

[1] عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص56

[2] بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم (دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر خلال الفترة 1980-2008)، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص25.

[3] أحمد عبد السميع علام، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر، 2012، ص ص68-69.

[4] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 91-92.

النفقات العادية هي تلك التي تتكرر بانتظام في كل سنة مالية، لذلك تسمى بالنفقات الجارية أو نفقات التسيير. أما النفقات غير العادية فهي تلك التي لا تحدث بشكل متكرر ومنتظم، إما لأنها تهدف إلى مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية أو العكس لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي تقوم بها الدولة لتغطية العجز الخواص في أغلب الأحيان عن القيام بها، لذلك أصبحت تعرف بنفقات رأس المال أو النفقات الاستثمارية و التي تتعلق بزيادة الثروة القومية [1].

3-معيار الغرض من النفقة:

تهدف نفقات الدولة إلى تحقيق أغراض إدارية واقتصادية واجتماعية متنوعة. على هذا الأساس يمكن تقسيم النفقات الحكومية وفق هذه الأهداف إلى:

أ-النفقات الاجتماعية [2]:

يتم توزيعه على شكل مبالغ مخصصة لطبقات وفئات اجتماعية معينة، بما في ذلك خدمات الضمان الاجتماعي، وذوي الدخل المحدود، والخدمات الصحية والتعليمية الاجتماعية ...إلخ.

ب-النفقات الاقتصادية [3]:

وتشمل الإنفاق الدولة على المشاريع التنموية والمنح والإعانات لتحقيق أهداف اقتصادية مختلفة، مثل: زيادة الناتج القومي وتقديم الخدمات الأساسية للشعب مثل الصرف الصحي والطاقة وغيرها.

ت-النفقات الإدارية [4]:

وتشمل جميع النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل جميع المرافق الحكومية، من دفاع، وأمن، وعدالة، والتمثيل الدبلوماسي، وكافة المرافق الاقتصادية والإدارية ... إلخ. كل هذه التكاليف ضرورية للدولة لأداء وظيفتها الإدارية.

ثانيا: المعيار الوضعي أو العملي (الوظيفي):

تقسم كل دولة نفقاتها الحكومية في موازنتها إلى عدة أقسام، كثير منها يختلف عن التقسيمات النظرية التي تحدثنا عنها، كما أن الوضع مرتبط بالتطور العام للفكر المالي ومهام الدولة، وهو يختلف من دولة إلى أخرى حسب التطور الاجتماعي والاقتصادي والفني الذي حققته. من بين هذه التقسيمات:

[1] دحماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة (دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر (1)، الجزائر، 2012، ص56.

[2] أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، الطبعة الثالثة، عمان، 2000، ص43.

[3] حسين محمد سمحان وآخرون، المالية العامة من منظور إسلامي، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص134.

[4] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، س476

1-التقسيم الوظيفي[1]:

يقصد به تقسيم النفقات الحكومية حسب وظائف الدولة ومهامها في مختلف الأنشطة، بحيث تحدد نفقة كل مهمة ونسبتها لإجمالي النفقات الحكومية كما يلي: الإدارة العامة والسلطات العمومية، القضاء والشرطة، الجيش، النشاط الاقتصادي، النشاط الثقافي والتعليم، الصحة، النشاط الاجتماعي ... إلخ.

2-التقسيم الإداري[2]:

يتم التقسيم على اساس الإدارات الحكومية التي تتولى عملية الانفاق كالوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ... الخ، ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة، ثم يتم التقسيم داخل كل وحدة إدارية الأقل في التنظيم الإداري والأصغر فالأصغر ... إلخ.

3-التقسيم الاقتصادي:

هو قسمة تقوم على أسس اقتصادية، حيث نوع النفقة والقسم الذي تندرج فيه يتحددا بالأثر الاقتصادي أو الهدف الذي تؤديه هذه النفقة تجاه الاقتصاد الوطني، أو حياة الاقتصادية للأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة. قام المتخصصون في المالية والاقتصاد بتقسيم النفقات وفقًا لوجهتهم الاقتصادية إلى[3]:

أ-نفقات التسيير:

وتوجه نحو إدارة الأجهزة الإدارية والمصالح العامة المختلفة وتشمل نفقات مستخدمين الإدارات ومعظم النفقات الضرورية.

ب-نفقات التجهيز و الإنشاء:

وتتميز بأنها منتجة وتزيد من معدل الدخل القومي بخلاف نفقات التسيير.

ت-نفقات التوزيع (النفقات المحولة):

والتي تؤدي إلى تحويل جزء من الدخل القومي من فئة لأخرى عن طريق إعادة توزيع الثروة من خلال الموازنة المساعدات الاقتصادية والاجتماعية على جميع المستويات.

[1] امحمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2010، ص55-56.

[2] طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2009، س127.

[3] بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009، ص ص60.-61.

المطلب الثالث: مبررات اللجوء للإنفاق الحكومي

يتوقف مستوى الإنفاق الحكومي في أي بلد على ما يقرره المجتمع أنه المزيج الأمثل بين الخاص والعام وتختلف نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين مختلف البلدان اختلافا كبيرا، ويكمن المبرر الأساسي للتدخل الحكومي في وجود عيوب كثيرة لمخرجات الأسواق، وهذا لا يعدو أن يكون شرطا ضروريا لاتخاذ سياسات تداخلية، بل يجب المقارنة ما بين العيوب الفعلية التي تقع فيها الأسواق بالعيوب المحتملة للتدخل الحكومي، ويمكن إيجاز مبررات التدخل الحكومي فيما يلي[1]:

1- إخفاق السوق:

إخفاق السوق هو حالة تعجز فيها الأسواق الخاصة عن توفير سلعة ما بحجم يتسم بالكفاءة، وتبرر هذه الحالة بوضوح تدخل القطاع العام، لكن طبيعة التدخل الحكومي قد تتخذ اتجاهات عديدة كما قد تتوقف على نوع إخفاق السوق في الحالة المعينة، ويترتب على إخفاق السوق ثلاثة نتائج رئيسية:

أ. السلع العامة:

إن الأسواق لوحدها لا تستطيع تسعير هذه السلع العامة وتوزيعها بشكل سليم، لأنها متى أنتجت استطاع الأفراد الاستفادة منها بغض النظر عن ما إذا كانوا يدفعون مقابلها أم لا، والمنتجون لا يستطيعون إجبار المستهلكين على الدفع، فإنهم لا يستطيعون تغطية التكاليف وتنتفي حوافزهم على توفير هذه السلع، وبالتالي فإن عجزهم عن تقديم السلعة العامة بكفاءة يقدم مبررا اقتصاديا كافيا للتدخل الحكومي ومن أمثلة السلع العامة: الدفاع الوطني، الصحة العامة والتعليم.

ب. التأثيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي:

هي تلك التأثيرات الجانبية الناتجة عن النشاط الاقتصادي سواء كانت مفيدة أو ضارة والخارجة عن نطاق عمل السعر، حيث يؤدي وجودها إلى خلق فاصل بين أسعار السوق وبين القيمة الاجتماعية التي يضيفها على المجتمع، ويطلق على السلع التي يترتب على استهلاكها أو إنتاجها تأثيرات جانبية على المحيط الخارجي اسم السلع الجماعية، وهي تتشابه مع السلع العامة حيث أن كليهما يؤدي إلى التخصيص غير الكفء للموارد، وفي هذه الحالة تقوم الحكومة باتخاذ إجراءات تصحيحية عن طريق تقديم إعانات الاستهلاك والإنتاج أو عن طريق فرض ضرائب تعويضية.

[1] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية في نماذج التنمية الاقتصادية) مكتبة حسين العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، 2010، ص ص103-106.

ج. الاحتكار الطبيعي:

وهو حالة سيطرة شركة واحدة على الصناعة، ويؤدي ترك الاحتكار للقطاع الخاص إلى ناتج يقل عن المستوى الأمثل وبأسعار مفرطة في الارتفاع، لكن ترك التوسع في الإنتاج إلى المستوى الأمثل يقود إلى خسائر للمنتج بدلا من أن يحقق أرباح والتي تتحقق عادة بالاحتكار، وفي مثل هذه الظروف فإما أن يتم منح المحتكر إعانة أو يقوم القطاع العام بتأميم الصناعة، وتحمل الخسائر المباشرة وهكذا تواجه الحكومة قضية تقرير ما إذا كان الأكفأ أن تشتري السلع والخدمات من القطاع الخاص ثم تقوم بنفسها بتوفيرها إلى الجمهور، أو أن تراقب الظروف التي في ظلها يتم إنتاج القطاع الخاص.

2 -مخاطر أو حجم المشروع العام:

قد يتطلب حجم المشروع أو درجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع العامة تدخلا حكوميا على الأقل في البداية، وقد ترتبط الحاجة إلى تدخل الحكومة لحل قضايا المخاطرة بالتطور النسبي لأسواق رأس المال والتأمين في كل بلد، وقد تنبع الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالات معينة من الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من خاصية السلع العامة التي تتمتع بها بعض السلع التي يمكن خصخصة تكاليفها، وبمرور الوقت قد يؤول الإنتاج العام إلى القطاع الخاص مع تناقص المخاطر.

المطلب الرابع: أهمية الانفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي

يعتبر الإنفاق الحكومي عنصرا مهما في دالة الطلب الكلي خاصة في الاقتصاديات النامية، للأسباب التالية:

- ضعف الإنفاق الاستهلاكي بسبب انخفاض مستوى الدخول في الدول النامية.
- ضآلة الإنفاق الاستثماري الخاص في تلك الدول، نتيجة للمشاكل الكثيرة التي تواجه، والتي قد تؤدي إلى إعاقة حركته ونموه، وتلك المشاكل تتمثل بما يلي:
  - عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية؛
  - ضيق الأسواق المحلية والتي لا تشجع المستثمر الخاص بزيادة استثماراته، حيث يلاحظ أن أغلب استثمارات القطاع الخاص توجه إلى النشاطات العقارية، المضاربات في أسواق رأس المال؛
  - ضعف الإنفاق الاستهلاكي وقد يكون ذلك عامل غير مشجع لزيادة الاستثمارات الخاصة، فزيادة الإنفاق الاستثماري تعتمد على زيادة الطلب الاستهلاكي.

يتخذ الإنفاق الحكومي عدة أشكال، حيث يمكن أن يكون هذا الإنفاق استهلاكيا مثل: الإنفاق على الخدمات العامة كالإنفاق على التعليم والصحة، والإنفاق على النظام العسكري، وقد يكون الإنفاق الحكومي إنفاق استثماري كإقامة المشاريع الصناعية، والإنفاق على البنية التحتية.

وعلى هذا الأساس فإن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد وبشكل أساسي على الإنفاق الحكومي في الدول النامية.

المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق الحكومي

أدت الزيادة في الإنفاق العام إلى استنفاد مالي للدول لأنها ليست ميسورة الحال مالياً، حيث حدث لبعض البلدان أن مواردها المالية غير كافية، ومن هنا جاءت الحاجة إلى إيجاد حلول تسمح لمن لديه أموال عامة باستخدامها، بعقلانية مع تحقيق أقصى حجم ممكن لاحتياجات المجتمع العامة، وهذا ما اشتهر به الاقتصاديون بترشيد الإنفاق العام، وهذا ما سنناقشه من خلال مفهومه، وكذلك عوامله وشروطه[1].

المطلب الأول: ماهية ترشيد الإنفاق الحكومي

إن لفظ "الترشيد" هو من فعل رشد، رشدا، ورشادا أي اهتدى واستقام، أما إذا قلنا فلان رشيد أي أنه صائب وحكيم وقراره رشيد.

أولا: الترشيد لغة

وعليه فإن الترشيد لغة يشير إلى النزاهة التي تتطلب تحقيق الأهداف والغايات بالوسائل المناسبة لذلك، ولكن بطريقة تتعارض مع أفعال الغي والضلال، لأنها ليست نزاهة على الإطلاق.

وفقًا لذلك، يمكن القول إن مفهوم الرشد يشير إلى توجه نحو جوانب الصواب والسلوك الجيد، يعني الترشيد أيضًا، من وجهة نظر لغوية، التوجه إلى المسار الصحيح والاعتدال فيه، وبالتالي بالنسبة للسياسة المالية يقصد به سلوك سبيل لا إسراف فيه ولا تبذير.[2]

ثانيا: الترشيد اصطلاحا

ويقصد بترشيد الإنفاق العام الاستخدام الأمثل للنفقات نحو أفضل البدائل الإنفاقية التي تعظم الفائدة للإنسان الذي يقوم بالإنفاق، وتقلل الخسارة والتضحية بالفرصة البديلة أمام الإنسان وترتبط مسائل الإنفاق العام وترشيده بمدى إتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشد والعقلانية في توزيع براجمها على نحو يحقق أفضل الاستخدامات وأكثرها مردودا وفعالية وإشباعا للحاجات العامة .

[1] عبد القادر قداوي، النمو السكاني والنفقات العامة -الجزائر نموذجا-: دراسة تحليلية قياسية ,النشر الجامعي الجديد للنشر والطباعة والتوزيع، تلمسان، الجزائر، 2017،ص. 103.

[2] شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر "دراسة حالة الجزائر 2000-2010"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص.87.

المطلب الثاني: مبررات ترشيد الإنفاق الحكومي

يؤثر عدم ترشيد الإنفاق العام على أهداف النظام المالي بحيث يحول دونه ودون تحقيق ما هو مطلوب منه من العدالة والاستقرار والنمو، ويعرض أمن الدول واستقلالها وسيادتها لمخاطر مؤكدة، وبحسب تقرير التنمية لعام 1988، وبسبب عجز غير متوقع في الميزانية، كانت العديد من الدول مثقلة بالقروض الخارجية والتضخم المرتفع, ومع ركود استثمارات القطاع الخاص ، لم تستطع الإيرادات العامة مواكبة الإنفاق, وأنفقت على الاستثمارات المتهورة ، والإعانات المكلفة وتوسع المفرط في التوظيف العام ، بينما تم إنفاق أموال أقل للاستثمارات اللازمة لدعم التنمية.[1] كل هذا دفع الدولة إلى تبني سياسة الإنفاق الرشيد خاصة برامج الإنفاق العام، بعيدًا عن الإسراف والتبذير، وبالتالي يمكن تلخيص أهم مبررات ترشيد الإنفاق العام على النحو التالي[2]:

- التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة على أفضل وجه لضمان إشباع الحاجات العامة، وفق مبدأ الأولويات المرتبطة بالاقتصاد والمجتمع.
- محاربة الاسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال التعسف في استعمال السلطة والمال العام.
- الاحتياط لجميع الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليًا وعالميا.
- الحفاظ على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- تجنب مخاطر الديون وآثارها، خاصة في البلدان النامية.
- يساعد تطبيق مبدأ الترشيد على تعزيز القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي على المدى الطويل، وبالتالي تجنب مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها.
- تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة، والسلوك الاقتصادي لهذه المجتمعات من جهة أخرى.

[1] إبراهيم متولي حسن المغربي، الأثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص. ص 393-394.

[2] كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص.247.

مطلب الثالث: دعائم ترشيد الإنفاق العام

إن ظاهرة تزايد الإنفاق العام أصبحت تثير مشكل كيفية تحديد الحجم الأمثل للإنفاق التي تتم من خلال قرارات جزئية تتعلق بمشاريع وخدمات معينة ومحددة، أي هناك حاجة ملحة إلى ترشيد قررت الإنفاق العام عند اتخاذها، وتتوقف صحة القرارات الإنفاقية العامة على مدى سلامة الأساليب والأدوات المستخدمة في تقرير هذه المشاريع والخدمات، وبالتالي تؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام الذي من المفروض أن يأتي بعد إجراء عملية الترشيد اللازمة [1]، ولعله من أهم العناصر التي يجب الالتزام هبا عند القيام بترشيد الإنفاق العام الذي يعتبر خطوة ضرورية ليست بالسهلة يمكن اختصارها في النقاط التالية:

1-تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام

يرى البعض أن الدولة تستمر في زيادة النفقات العامة إلى الحد الذي تتساوى عنده التضحية المترتبة على فرض الضرائب مع المنفعة لحدية الني تولدها النفقات العامة، كما ذهب بعض علماء المالية إلى أن الحجم الأمثل من النفقات يتحقق بتوافر شرطين:

الاول: ضرورة تساوي المنافع الحدية الاجتماعية في مختلف مجالات الإنفاق العام بمعنى أن تستمر الدولة في الإنفاق في المجالات المختلفة حتى تتساوى المنافع الحدية فيما بينها.

الثاني: من الضروري أن يحقق كل إنفاق منفعة تساوي على الأقل ما ضحى به من إنتاج القطاع الخاص من جراء قيام الدولة بالنشاط، لكن تعرض هذا الرأي للانتقادات بسبب صعوبة قياس المنافع الحدية الاجتماعية في المجتمع كالنفقات السياسية والعسكرية، ومنه فالحجم الأمثل للنفقات العامة هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين في حدود أقصى ما يمكن تدبريه من الموارد العادية للدولة.[2]

2-إتباع مبدأ الأولوية

تطرق إليها ابراء والاقتصاديون حول ضرورة تطبيق هذا المبدأ عن طريق بعض الأدوات منها تحليل التكلفة والعائد، أو إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الني تعد من أهم الأدوات مصداقية وجوهر عملية تقييم المشروعات حيث يؤكد الاقتصاديون أن نجاح عملية التنمية وإمكانات تنفيذ أهدافها وتمويل استثماراتها تعتمد على سلامة دراسة المشروعات المكونة لها وبالتالي وجب الاهتمام بدراسة الانشطة الاقتصادية قبل البدء في الإنفاق واستخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة أفضل استخدام بهدف الحصول على أعلى عائد والمحافظة على الموارد من سوء الاستخدام أو الضياع أو التلف ، كالتكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ص.185.

[2] محمد حلمى الطوابى، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة-دراسة مقارنة-، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص. ص 172-173.

تشغيل المشروع، ربحية المشروع، فرص العمل والآثار المحتملة على البيئة، الادخار، إعادة توزيع الدخل والآثار الاجتماعية، هذا ما يتيح ترتيبها والبدء بأحسنها نفعا للمصلحة العامة للمجتمع .

3-التحديد الدقيق لوقت النفقة

ويقصد به أن يتم الإنفاق في الوقت المحدد له دون تأخري أو تقدمي، بغية الوصول للأهداف المسطر لها في أجلها المحدد، وغير هذا يصبح مخالفا للمبدأ وسلوك غري رشيد.

4-كفاءة الإجراءات المتبعة

ويقصد به الترخيص المسبق من السلطة التشريعية لإنفاق اموال حسب ما تنص عليه قواعد المالية العامة وضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، حيث يساعد هذا الترخيص على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم لمشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

5-تجنب الإسراف والتبذير

إن الإسراف والتبذير في النفقات العامة يؤدي إلى تبديد جانب من دخل الأفراد الذي حصت عليه الدولة بواسطة الضرائب، كما يزيد من إضعاف الثقة في مالية الدولة، وهناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة خاصة الدول النامية منها نذكر منها ما يلي[1]:

-سوء تنظيم الجهاز الحكومي ويقصد به قيام أكثر من جهة بتأدية نفس الخدمة أو خدمات متقاربة ما ينتج ارتفاع تكاليف تأديتها دون مبرر؛

-تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي السلطة والنفوذ أي الاستفادة من مناصبهم في تحقيق مصالحهم وتيسير خدماتهم الخاصة كتعبيد الطرق من وإلى مساكنهم أو إقامة استراحات خاصة بهم؛

-عدم وجود تنسيق في العمل بني الأجهزة الحكومية المختلفة ومنه الأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحي وتعبيد الطرق. فمثلا بعد الانتهاء من تعبيد طريق ما يأتي الجهاز المسؤول عن المياه ليقوم بالحفر في نفس الطريق، ويعاد تعبيد الطريق من جديد.....وهكذا؛

-زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي أي زيادة عدد الموظفين عن القدر اللازم لأداء الأعمال وما يترب عنه من زيادة النفقات وضياع الوقت والتكاسل واللامسؤولية، إضافة إلى شراء مستلزمات وإيجاد أماكن لتشغيلهم وهذا هدر للمصروفات العامة الجارية؛

[1] محمد حلمى الطوابى، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة-دراسة مقارنة-، ط1، المرجع السابق، ص. ص 176-178.

-المبالغة في نفقات سفر الوفود والبعثات إلى الخارج: كسفر الوفود السياسية أو ممثلي الدولة وما يصحبهم من وفود، منها ممثلي الإعلام دون حاجة ماسة لذلك، يضاف إلى ذلك السيارات الحكومية الباهظة، المهرجانات، حفلات الاستقبال، نفقات الإعلانات، ...إلخ.

مما سبق فإنه يجب على الدولة أو الجهاز المكلف بذلك باتخاذ العديد من الإجراءات لنجاح ترشيد الإنفاق العام، ومن أمهها إتباع ما يلي:

-ضرورة ألا يتجاوز معدل منو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي معدل منو الناتج الإجمالي؛

-ضرورة الوصول بشكل تدريجي إلى الوضع الذي يتعادل فيه الصرف في مجالات الإنفاق العام الجاري مع الإيرادات الجارة للدولة، كما يفضل أن تفوق الإيرادات الجارة الإنفاق الجاري؛

-ضرورة وضع برنامج دقيق للإنفاق يساهم في محاربة كل أوجه الإسراف والتبذير خاصة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي أين يجب التركيز على عدم الإسراف في استخدام المستلزمات السلعية الخدمية مثل الاقتصاد في استخدام البنزين، الأثاث المكتبي الفاخر، البدلات النقدية للسفر والتمثيل، الاقتصاد في إقامة الحفلات والمآدب، إلغاء الأجهزة الإدارية ال تقوم بأعمال مزدوجة، وقف بناء المباني الحكومية المظهرية؛

-كما يجب أن يشمل علاج مثكلات القطاع العام وتحسين الإنتاجية في أدائه.

يضاف إلى ذلك[1]:
-البحث عن أسباب ارفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة وتجاوزها الحد المقرر لها وإيجاد الإجراءات اللازمة للقضاء على ذلك، ورفع كفاءة افراد في أسلوب الإدارة ومن أمهها أسلوب "موازنة اداء"؛

-إتباع الأساليب العلمية الحديثة في تنظيم الجهاز الحكومي بتحديد اختصاصات الوحدات الإدارية منعا للازدواج والتكرار، وعدم إنشاءها لوحدات جديدة إلا في حالة الحاجة لذلك؛

-الابتعاد عن النفقات التي لهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة عن المصلحة العامة؛

-محاولة التنسيق بين الأجهزة الحكومية لما له من أثار سلبية تؤدي إلى الإسراف والتبذير في حالة غيابه؛

-اتباع السياسات الرشيدة واتخاذ الإجراءات ووضع الضوابط ال تسمح بالقضاء على أوجه الإسراف والتبذير عن طريق خفض نفقات الترشيد الخارجي، كيفية الإنفاق لسفر الوفود الرسمية...إلخ.

[1] محمد حلمى الطوابى، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة-دراسة مقارنة-، ط1، المرجع السابق، ص. ص 178-179.

خلاصة الفصل الأول

من خلال التطرق إلى أهم الأسس والمفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي تم التوصل إلى:

خلال تطور مفهوم الانفاق الحكومي , كان هذا الأخير ينتقل بين الحيادية و التأثير في النشاط الاقتصادي , و أتضح لنا أن النفقة الحكومية هي أداة مهمة في يد الدولة لتحقيق أهدافها ,حيث تسعى الدولة من خلال تسيير نفقاتها الحكومية على اختلاف أنواعها و تقسيماتها إلى تحقيق النفع العام و إشباع حاجات المواطنين, و لو بالحد الأدنى الذي يضمن بقاء هذه الدولة ,حيث يجب عليها اتباع سياسة ترشيد الإنفاق و التي يقصد بها تحقيق أقصى إنتاج ممكن و أكبر نفع لأفراد المجتمع بأقل قدر من الأنفاق و الإسراف و التبذير , وتحقيق التوازن بين النفقات و الموارد العادية للدولة , ويتم ذلك عن طريق التدخل الأمثل للدولة و يتوقف نجاحه على اتباع مجموعة من الاساليب و الخطوات في كل المجلات .

الفصل الثاني

أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي

تمهيد:

يشكل النمو الاقتصادي إهتمام العديد من المفكرين في أبحاثهم خاصة بعد تطور الفكر الإقتصادي حيث كانت معظم أفكارهم تنصب حول تفسير العوامل المحددة للنمو بغية تحقيق الاستقرار على المدى القصير والطويل بسبب إرتباطه بعوامل عديدة إضافة إلى علاقته المباشرة مع الانتاج .

حيث يقصد بالنمو الاقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد، كما أن الحديث عن النمو الاقتصادي يقودنا إلى مصطلح التنمية نظرا لإرتباطهما، وعليه يتم التطرق بعناية إلى هاذين المفهومين كل على حدا من أجل إبراز العلاقة الإقتصادية بينهما .

كما إزدادت أهمية دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي خاصة مع زيادة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، ويمكن هدف الإنفاق الحكومي إلى الرفع من معدلات النمو الإقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة، وإنطلاقا من ذلك وكتكملة للجزء النظري للموضوع سيتم التطرق علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الإقتصادي، ومنه تم تقسيم هذا الفصل الى:

- توضيح مفهوم النمو الإقتصادي ومقوماته إضافة الى التنمية الإقتصادية.
- تأثير الإنفاق العام على النمو الإقتصادي.

المبحث الأول: النمو الإقتصادي ومقوماته

لقد إختلف الإقتصاديون في تحديد مفهوم النمو نظرا لتطوره عبر الزمن أين توسعت أفكاره ومحتوياته حيث أن هدف أي دولة هو تحقيق معادلات مرتفعة منه مهما كان النظام السائد فيها وعلى أساسه يتم تقسيم الدولة الى متقدمة أو متخلفة ومنه يتم التطرق إلى تعريف النمو الإقتصادي وطرق قياسه قبل الخوض في تعريف التنمية والفصل الحاصل بينها وبين النمو.

المطلب الأول: النمو الإقتصادي وطرق قياسه

1- تعريف النمو الإقتصادي:

تعددت تعاريف النمو الإقتصادي، لذلك سنذكر بعضها حتى يتضح مقصودها:

- "معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة " [1] .

- "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط إقتصادي معين "

- "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق في متوسط نصيب . الفرد من الدخل الحقيقي ".

من التعاريف السابقة يمكن إستخلاص مايلي:

النمو الإقتصادي هو عبارة عن الزيادة التي تحقق في الدخل يجب أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها .

كما أن الزيادة الحاصلة في دخل الفرد وجب أن تكون حقيقية ولا يكفي أن تكون نقدية، ما معناه يجب إستبعاد معدل التضخم.

أن النمو الإقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل يجب أن تترتب على زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي لابد لمعدل النمو الإقتصادي أن يتجاوز معدل النمو السكاني، وبالتالي:

معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني .

كما أن : الدخل الحقيقي للفرد = الدخل النقدي الفردي / المستوى العام للأسعار .

ومما سبق يمكن تعريف النمو الإقتصادي على أنه الزيادة في أجمالي الناتج المحلي خلال فترة زمنية محددة، بما يضمن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[1]

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد :التحليل الكلي دار وائل للنشر، طبعة الاولى، الاردن،2006 ، ص268.

2- قياس النمو الإقتصادي:

إن النمو الإقتصادي هو مؤشر عن واقع الآداء الإقتصادي، حيث من خلاله تتبين العلاقة بين مدخلات ومخرجات الإقتصاد، ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الإقتصادي، حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الإقتصادي حيث عادة نستعمل معيارين أساسيين لقياس هذا الدخل .

أ- **الناتج الوطني الخام:**

هو قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة وتستثنى السلع الوسيطية (السلع المستخدمة في الإنتاج سلع أخرى). وهو يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد وهو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل إنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الإقتصاد المحلي أو في الخارج.

ب- **الناتج الداخلي الخام:**

يشبه الناتج المحلي الخام إن لم يكن ذلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد بحيث وضعت أصولها من قبل مقيمين أجانب ولكن بإستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعيشون في الخارج، أي من طرف عوامل الإنتاج مقيمة والتي تتكون من عوامل وطنية وأخرى خارجية .

_ إن الناتج المحلي الخام والناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي .[2]

[1] المدني كريمة، خياري فريال، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2017، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي سنة 2018-2019 ص12-13

[2] عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي،2015-2016، ص61.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الإقتصادي

يرتبط مستوى الحياة في أي إقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للإقتصاد من سلع وخدمات، وهذه الإنتاجية مرتبطة بكمية رأسمال البشري ومجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عن العمال .

عوامل الإنتاج :

إن زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الإنتاج، ومع إفتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة الإنتاج بالعلاقة التالية :

$$Y=F(K.L)$$

Y: الإنتاج , **K:** رأسمال , **L:** العمل .

في هذه الحالة فإن حجم الإنتاج لا يتغير إلا بتأثير حجم رأس المال والعمل .

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الإقتصادي والتي تعمل على أحداث النمو من أهمها:

أ. عنصر رأس المال :

يكون العمال أكثر إنتاجية اذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج والتي تتمثل في رأسمال المادي، وينطوي رأسمال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات .

ب. عنصر العمل :

يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الإقتصادي كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان والنوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الاخذ بعين الإعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يعتبر ذلك مصدرا لزيادة النشاط الإقتصادي والنمو الإقتصادي ومن هنا وجب

الإهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الاساسية لأن مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي .

ج. عنصر التكنولوجيا :

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الإقتصادي كنا نفترض إن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت، ولكن في الواقع ومع إعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فان دالة الإنتاج تتغير وبالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل

الإنتاج، وأصبح من الممكن أن ننتج أكثر من الأمس، حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية:

Y=AF(K.L)

A: يمثل مستوى التكنولوجيا .

حيث إن الناتج لا يرتفع لمجرد إرتفاع حجم عنصر العمل وعنصر رأسمال فقط ولكن نتيجة لتحسن "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" .

ويشمل عامل التقدم التكنولوجي يصبح معدل النمو الإقتصادي عل الشكل التالي:

$\frac{\Delta Y}{Y}$ ان معدل النمو الكلي هو مجموع مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج، مساهمة عامل رأسمال $\alpha(\frac{\Delta K}{K})$ $+\frac{\Delta A}{A}+\frac{\Delta L}{L}(1-\alpha)+\alpha\frac{\Delta K}{K}$=

مساهمة العمل $\frac{\Delta L}{L}(1-\alpha)$ ومساهمة عامل التكنولوجيا $\frac{\Delta A}{A}$ وهو مايعرف بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج[1] .

[1] المدني كريمة، خياري فريال، مرجع سبق ذكره ص 13،14،15.

المبحث الثاني: التنمية الإقتصادية

أعتبرت التنمية في الإطار العريض للفكر الإشتراكي الماركسي تمنية إقتصادية في قوتها الدافعة، حيث تقوم على مفهوم "التحول الهيكلي" من خلال محورية القطاع الصناعي والتعميق الصناعي والتكنولوجي، وانطلاقا من مفهوم تكرار الإنتاج الموسع، وبالتالي الدور الأساسي لعملية تكرار رأس المال، وتعظيم الإدخار، وتوسيع نطاق الستثمارات المنتجة. إما آلية تحقيق التنمية بهذا المعنى فهي التخطيط القومي الشامل ذو الطابع المركزي الذي يستخدم الخطة كأداة تكاملية ملزمة، لتحقيق أهداف التحول الهيكلي التصنيعي، وما يرتبط به من سياق إجتماعي في ظل الملكية العامة على أدوات الإنتاج والمتمثلة في قطاع الدولة، وقطاع الملكية الجماعية والتعاونيات .

المطلب الأول: تعريف التنمية الإقتصادية

التنمية كلمة مشتقة من النمو وتعني الإنماء، وهي محاولة عمدية، قصدية أوتدخل خارجي إرادي للتسبب في النمو والإسراع فيه لتعميقه وإغنائه بغية الحصول على النماء، وهو إصلاح يتلائم وظروف البلدان المختلفة لإنها في بحاجة إلى زيادة معدلات نموها بسرعة إستمرارية لتقليص الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة.

التنمية مفهوم إقتصادي في الأصل يعني توظيف التكنولوجيا التصنيعية والإدارية الحديثة لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بهدف تنشيط الإقتصاد الوطني وتحسين نوعية حياة المواطنين كافة، حيث استخدام تعبير النمو الإقتصادي ليشير إلى التنمية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، ماجعل هدف التنمية الإقتصادية يقتصر على تغيير كمي في الناتج القومي الإجمالي،ويشير "**جوزيف ستجلتز**" إلى أن: "التنمية عملية تشمل أوجه الحياة في المجتمع كافة يشارك فيها الجميع، الأسواق والدولة والمنظمات الغيرحكومية والتعاونيات والمؤسسات غير الربحية[1].

ويعرفها البعض أيضا بالمفهوم الواسع بأنها رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الإجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، فهي تمثل ذلك التطورالبياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الإقتصادية والإجتماعية والفكرية و التنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع، فالتنمية الإقتصادية بهذا المعنى تعني أحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الإقتصاد الوطني مثل معدل الإدخار ومعدل الإستثمار، وهذا التغيير يختلف من مجتمع لآخر حسب حجم ونوع الموارد الإقتصادية المتوفرة في المجتمع[2].

ومن خلال ما سبق يمكن أن نشير إلى أن عملية التنمية الإقتصادية هي العملية التي يتحقق من خلالها زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بالإضافة إلى حدوث تغييرات على مستوى الهيكل الإقتصادي والاجتماعي والثقافي .

---

[1] مكي عمارية، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية، مذكرة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة مستغانم، 2018، ص118.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن – الطبعة 2007، ص123،122.

المطلب الثاني: قياس وعناصرالتنمية الإقتصادية

1- قياس التنمية الإقتصادية:

بما أن قياس التنمية أمر معقد ويصعب تحديده، أصدرت منظمة الأمم المتحدة الانمائية تقرير التنمية البشرية سنة 1990 يقيس التنمية من خلال عدة مؤشرات منها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالإضافة الى مؤشرات أخرى كالمؤشرات الصحية والتعليمية وبعض الخدمات الأساسية وغيرها من المؤشرات، ويشمل ثلاث معايير أساسية ممثلة في :

-.دليل العمر المتوقع عند الميلاد: كمؤشر لقياس طول العمر، الخدمات الصحية وتحسن مستواها النوعي.

-دليل التحصيل العلمي: كمؤشر لقياس إكتساب المعرفة، ويقاس بمتوسط والعدد المتوقع لسنوات الدراسة

-دليل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي: كمؤشر لقياس مدى الحصول على الوارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ولائق، ويعبر عن دليل التنمية البشرية رقميا بقيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح .

"كما يتضمن التقرير أربعة أدلة مركبة أخرى هي دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة الذي يعدل قيمة دليل التنمية البشرية على أساس عدم المساواة، ودليل التنمية حسب الجنس الذي يقارن قيمة دليل التنمية البشرية بين الإناث والذكور، ودليل الفوارق بين الجنسين الذي يركز على تمكين المرأة، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس أبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل"، وتجدر الإشارة أن التنمية الإقتصادية ترتكز أهتمامها على الدور الذي يلعبه الاستثمار(التكوين الرأسمالي) في زيادة الطاقة الإنتاجية في المدى الطويل [1].

2- عناصر التنمية الإقتصادية:

تتطلب التنمية الإقتصادية توفر عدة موارد منها ماهو طبيعي ومنها ماهو بشري، إضافة إلى رأس المال والتكنولوجيا، والتأكد من كفاية جانبي الطلب والعرض وعليه يمكن تلخيص أهم عناصر التنمية الإقتصادية إلى [2]:

أولا: جميع ما إرتكزت عليه عملية النمو الإقتصادي وتتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية، وأن تكون الزيادة على المدى الطويل .

ثانيا: عناصر أخرى تنفرد بها عملية التنمية والمتمثلة في أحداث تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الإقتصادي عن طريق توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية وتحويل هيكل النشاط الإقتصادي الصناعي، والإهتمام بالزراعة والعمل على إكتشاف موارد إنتاجية وإدخال طرق فنية وتحسين مهارات السكان للدولة، إضافة إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتحسين الوضع المعيشي بهدف القضاء على البطالة وتحقيق زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي،

[1] مكي عمارية، مرجع سابق ص 121.

[2] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، ط1 ، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص83،84.

وأخيرا الإهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة أين تعطي أولويات للأساسيات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة سواء من سلع ضرورية أو خدمات .

المطلب الثالث: الفرق بين النمو والتنمية الإقتصادية

إن مفهوم التنمية الإقتصادية أوسع بكثير من النمو، كما أن النمو الإقتصادي يعتبر أمرا ضروريا لإحداث تنمية إلا أن كلاهما يشير إلى الزيادة في الناتج الوطني خلال فترة زمنية طويلة، ويتضح مما سبق أنه يوجد إختلاف واضح وجوهري بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية وعليه لايجب الخلط بينهما ويمكن تلخيص أهم نقاط الإختلاف كما يلي:

-التنمية الإقتصادية أوسع وأشمل من النمو الإقتصادي، حيث تشير التنمية إلى آلية متعددة الأبعاد تحدث تغيرات شاملة في البنى الاجتماعية والمؤسسية والإقتصادية، كما تؤدي إلى تسارع النمو الإقتصادي وتخفيف درجة عدم العدالة والتخفيف من مشكلة الفقر، كما يؤدي إلى زيادة الرفاه الإقتصادي للأفراد، أما النمو الإقتصادي فهو الزيادة في معدلات الإنتاج والدخل الحقيقي التي تتحقق عبر الزمن والتي لاتعني بالضرورة زيادتها حدوث تنمية إقتصادية خاصة إذا رافق ذلك

تدهور في مشكلة الفقر وزيادة في درجة عدم العدالة، حيث أن النمو الإقتصادي أحد العناصر الرئيسية والأهم في تحسين ظروف المعيشة لأبناء الإقتصاد على المدى الطويل ولكن الغير كافية لحصول التنمية الإقتصادية[1] .

-النمو الإقتصادي لايهتم بتوزيع العائد ولا من سيستفيد من ثمار هذا النمو على عكس التنمية التي ترتكز على وصول العائد لجميع الطبقات الفقيرة داخل المجتمع، كما أن النمو يحدث تلقائيا ولايحتاج الى تدخل من طرف الدولة في حين أن التنمية الإقتصادية تتطلب تدخل الدولة لوضع خطة شاملة تتضمن حدوث التغير الهيكلي المطلوب وتوزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة. وعليه يهتم النمو بالكم الذي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء في حين تركزالتنمية على الكيف والكم (التغير النوعي والهيكلي) أي تعني الحصول على المزيد من شيء آخر مختلف لصالح المجتمع[2] .

-النمو الإقتصادي يعني مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، وهو نمو تلقائي للإقتصاد يؤدي إلى زيادة الناتج القومي دون تغيير إرادي في عمل وأداء الإقتصاد وهو يحدث في المجتمعات على مرور الزمن ويؤدي إلى النمو الطبيعي لها، أما التنمية الإقتصادية فهي أسلوب التوصل لهذا النمو فهي تضفي تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الإقتصاد ودفع المتغيرات الإقتصادية نحو النمو بأسرع وأنسب من النمو الطبيعي لها، أي دخول الإقتصاد مرحلة من النمو السريع المضطرد مستهدفا زيادة تراكمية ودائمة ومستمرة في كل من معدل الدخل القومي

[1] طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص179.

[2] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص352.

تفوق معدلات النمو السكاني، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن يرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات إقتصادية وسياسية وإجتماعية تساهم في تدعيمه وهو يساهم في تحقيقها، كما تؤدي إلى تحسين كفاءة الإقتصاد زيادة الإنتاج[1] .

-النمو الإقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، ولا يحدث إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل الزيادة في الأسعار(معدل التضخم)، وبالتالي يزيد الدخل الحقيقي من خلال زيادة كمية السلع والخدمات الممكن الحصول عليها خلال فترة معينة، ولكي يكون النمو الإقتصادي حقيقا يجب أن يكون ظرفيا بل نمو مستمر ينجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية والتي تضمن الإستمرار والفعالية لمدة أطول، أما التنمية الإقتصادية فهي إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل والإنتاج، وتغير في نوعية السلع والخدمات وكميتها، إذن فهي إجراءات تتخذ عن قصد ومن شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة معينة بمعدل أكبر من زيادة السكان من شأنها خفض الدخل الحقيقي وما له من آثار سلبية للمجتمع سواءا ثقافيا أو صحيا أو إجتمعيا[2] .

الجدول رقم(II-1): الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
نمو تلقائي وحركة آلية	تحدث عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
يخضع للدورات الاقتصادية	لا تخضع لمثل هذه الدورات
يكون في الدول المتقدمة	تكون في الدول النامية
يحصل في ظل نظام السوق	تحدث في ظل التخطيط من قبل الدولة
والقطاعات المجتمع هياكل في تغيير يحدث لا الاقتصادية	تحدث تغيير في هياكل الاقتصاد
يرتبط بنظريات اقتصادية	ترتبط بسياسات واستراتيجيات اقتصادية

- المصدر: بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية وأثرها على النمو الاقتصادي ، دار هومة للنشر والتوزيع،2014، ص84.

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، ط1- ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2010 ، ص267.

[2] مكي عمارية مرجع سابق، ص123.

المبحث الثالث: آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الإقتصادي

المطلب الأول: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي

إختلفت نتائج الأبحاث في تحديد طبيعة تلك العلاقة نتيجة لإختلاف الأسس والفرضيات التي إنطلقت منها، فبعض الدراسات توصلت لوجود علاقة موجبة في حين كشفت أخرى عن علاقة العلاقة السالبة بينهما.

1- العلاقة الإيجابية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي:

أكد "Ram" من خلال الدراسة التي أجراها سنة 1986أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي وهام على النمو الإقتصادي كما عرف الناتج الوطني على أنه إجمالي ما ينتجه القطاعين العام والخاص، كما إستنتج "Aschaur" سنة 1990 أن الإنفاق العام خاصة من خلال الإستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني، إضافة إلى دراسة "Alexiou " التي أجريت سنة 2009 على 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة (1995-2005) وبينت أن الإنفاق على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي .

غير أن بعض الإقتصاديين أشاروا إلى محدودية الأثر الإيجابي للنفقات العامة على النمو حيث لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، إذ أوضح "chehy" سنة 1993 أن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الإقتصادي ما لم تتعد نسبته 15% من الناتج الوطني، أما إذا تجاوز هذه النسبة فإن تأثير النفقات العامة سيصبح سلبيا مثلما يبرزه الشكل الموالي[1].

الشكل رقم (II -1): العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

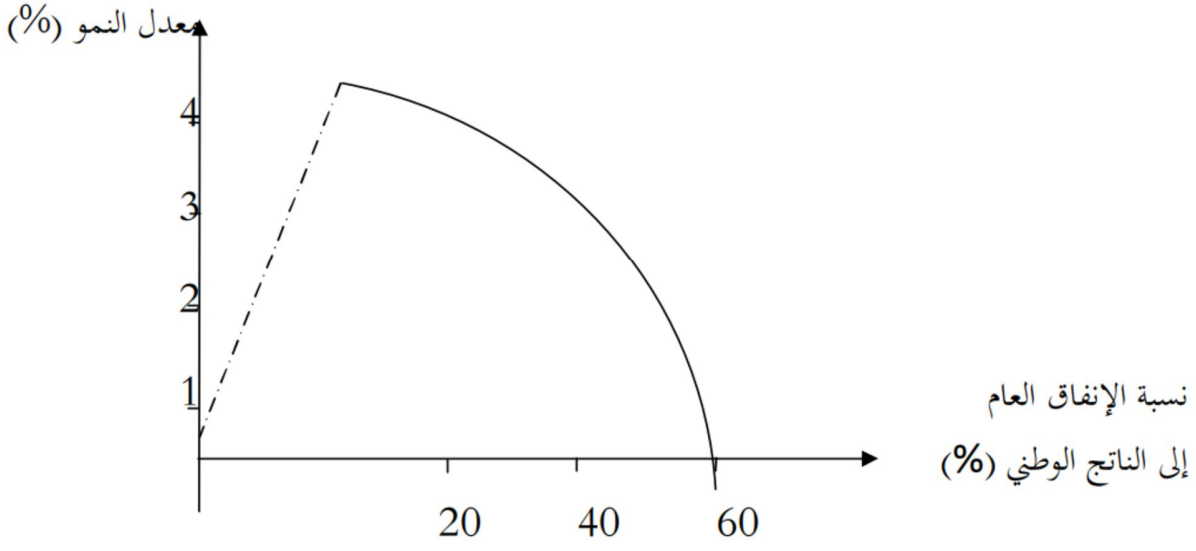

Source : Pascual .M, Garcia S, Op. cit, P4.

[1] المدني كريمة، خياري فريال، مرجع سبق ذكره، ص16.

يبين الشكل أنه في غياب النفقات العامة يكون معدل النمو ضعيف ويدنو من الصفر لكنه يبدأ في الإرتفاع بزيادة حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني حتى يبلغ أعلى مستوى له عندما تناهز نسبة النفقات العامة إلى الناتج 15% ، يعود بعد ذلك معدل النمو الإقتصادي إلى الإنخفاض رغم زيادة حصة الإنفاق العام من الناتج مايعكس العلاقة السلبية بين النفقات والنمو في حال تجاوز نسبة النفقات العامة15 % من الناتج .

1- العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي:

قام "Knob" سنة 1990 بدراسة حول الإقتصاد الأمريكي على طول الفترة (1970-1995) توصل من خلالها إلى أن زيادة حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الإقتصادي، متوافقا في ذلك مع دراستي " Hanrikson" سنة 1999 و"Folster" سنة 2001 حيث قاما كل منهما بدراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الإقتصادي بأمريكا

خلال الفترة (1970-1995) ،كما أشار "Guessa" أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو خاصة في الدول ذات النظام الإشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأسمالي مستندا على دراسة أجراها حول 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة (1960-1985).[1]

المطلب الثاني: نموذج (IS-LM) والطلب الكلي

يرجع بناء نموذج (IS-LM) إلى الإقتصادي البريطاني "هيكس" سنة 1937، والذي لخص فيه التصورات والأفكار التي جاء بها قبله "كينز" سنة 1936 في كتابه « النظرية العامة في إتخاذ النقود والعمالة » ويعتبر من النماذج الأساسية والأكثر إستعمالا في الإقتصاد الكلي .

وجاء نموذج (IS-LM) لإظهار ألية تحديد الدخل في السوق الحقيقي والسوق النقدي،ولم يأخذ سوق العمل بعين الإعتبار ذلك في التحليل الكينزي يشير إلى أن الدخل هو الذي يحدد حجم العمالة[2] .

1- التوازن الكينزي :

أ- الطلب المتوقع والطلب المحقق :

ينطلق التحليل الكينزي في تصوره للتوازن العام من جانب الطلب، وليؤكد على أن جميع المتعاملين الإقتصاديين سواءا كانو أفراد، مؤسسات أو دولة يمكنهم التأثير في جانب العرض وبالتالي فإنه يشير إلى أن توازن الإقتصاد يقع عند مستوى التشغيل الناقص، وذلك بحكم أن حجم الناتج هو دالة في الطلب المحقق وليس دالة في حجم العمالة الناشطة .

[1] المدني كريمة، خياري فريال، مرجع سبق ذكره ص17.

[2] عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2008، ص257.

والفرق بين الطلب المتوقع والطلب المحقق هو عبارة عن التغير في المخزون إذا الطلب المتوقع أكبر من الطلب المحقق فذلك يعني زيادة غير متوقعة في المخزون، أما إذا كان الطلب المحقق أكبر من الطلب المتوقع فأن ذلك يعني إنخفاض غير متوقع في المخزون.

الشكل رقم (II-2): التوازن الكينزي

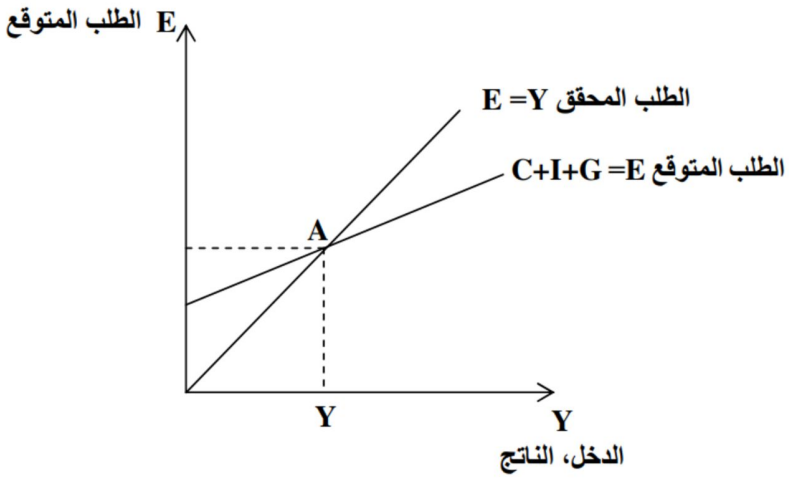

Source: Gregory, Mankiw, op-ct, p311

أ- التوازن في سوق السلع والخدمات :

يعتبر الإستثمار بالنسبة للتحليل الكينزي المتغير الرئيسي في النظام الإقتصادي على المستوى الكلي، ويعتبر مكونا رئيسيا للطلب الكلي وأحد أهم مصادر التقلبات في الدورة الإقتصادية. ويتجلى التوازن في سوق السلع والخدمات في شكل توازن بين الإدخار والإستثمار، حيث أن الإدخار يمثل

عرضا للسلع والخدمات، ومن خلال منحنى (IS) الذي يشير إلى مختلف التراكيب لسعر الفائدة وحجم الناتج والتي من أجلها يتحقق التوازن بين الإدخار والإستثمار حيث أن سعر الفائدة متغير خارجي وحجم الناتج متغير داخلي [1].

[1] بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة من ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير تخصص نقود مالية، 2009-2010 ص48.

الشكل رقم (II-3): منحنى (IS)

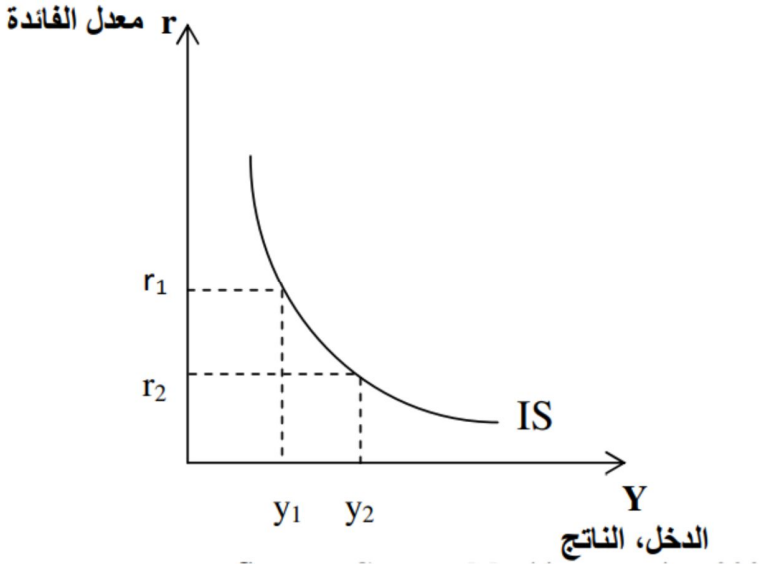

Source: Gregory, Mankiw, op-ct , p320

وترجع العلاقة العكسية في منحنى (IS) بين الدخل وسعر الفائدة إلى أنه عند إرتفاع الدخل يزيد حجم الإدخار فينخفض سعر الفائدة.

أ- أثر زيادة الانفاق العام على الطلب الكلي :

بإعتبار الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي فإن إرتفاعه يؤدي إلى إنزياح منحنى الطلب الكلي كما يشيرالمنحنى « a » ،وبالتالي تحول الإقتصاد إلى نقطة توازن جديدة وذلك بفعل آلية المضاعف.

أما الشكل « b » فيشير إلى أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى إنزيح منحنى (IS) إلى اليمين إذ أن تلك الزيادة في الإنفاق العام ترفع من حجم الدخل Y نتيجة لأثر المضاعف[1].

[1] المدني كريمة، خياري فريال، مرجع سبق ذكره،ص19.

الشكل رقم (I-4): أثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي

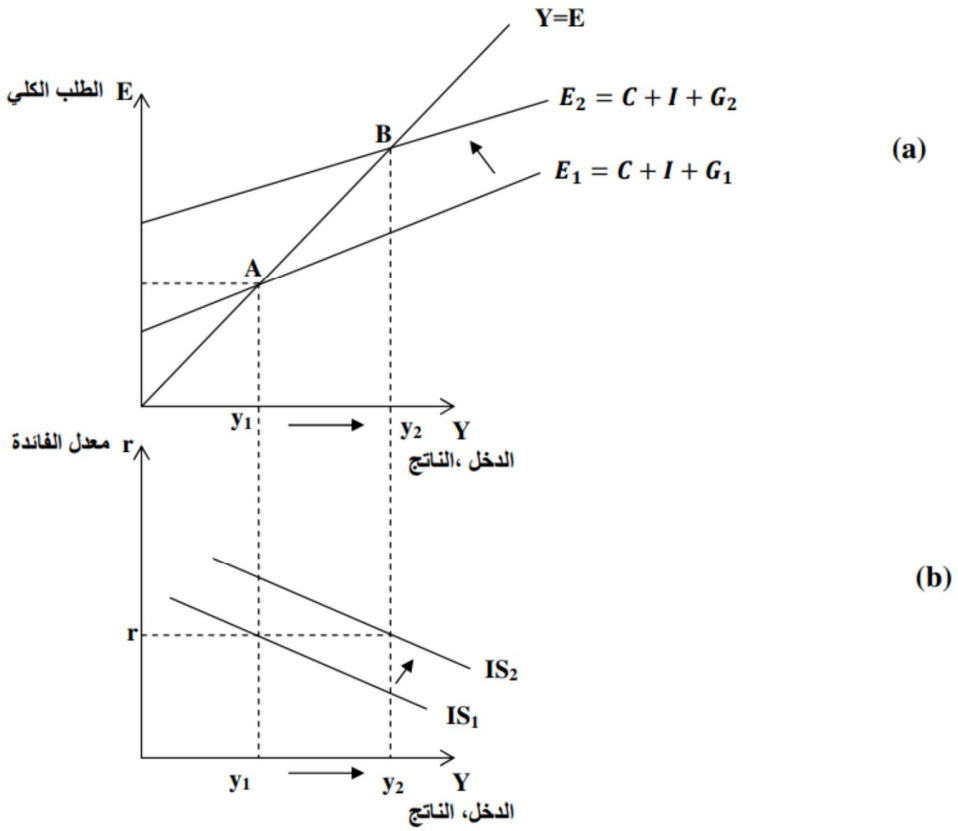

Source: Gregory, Mankiw, op-ct, p319.

وقصد فهم الأثر الحقيقي للعوامل المتغيرة في الطلب الكلي وبالخصوص أثر الإنفاق العام وبالتالي تحقيق رؤية شاملة للتغيرات في العلاقات والمتغيرات الإقتصادية، فإنه من الضرورة دراسة التوازن في السوق النقدي بحكم أنه يشير إلى تواجد عديد العلاقات بين المتغيرات تؤثر بدورها على التوازن في سوق السلع والخدمات .

أ- التوازن في السوق النقدي:

يحدث التوازن في السوق النقدي الكينزي عندما يتعادل كل من الطلب على النقود والعرض على النقود عندها يتحدد سعر الفائدة التوازني، حيث أن سعر الفائدة التوازني يتحدد في السوق النقدي عن طريق تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي على النقود الحقيقية يتغير طرديا مع الناتج القومي الحقيقي وعكسيا مع سعر الفائدة السوقي، بإفترض ثبات مستوى السعر.

ويوضح الشكل البياني الموالي كيفية تحقيق التوازن في السوق النقدي.

الشكل (II-5): منحنى (LM)

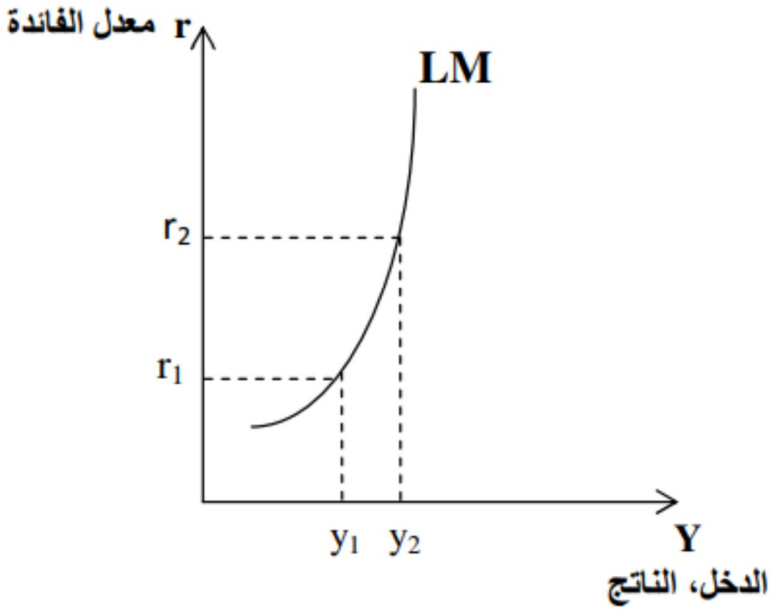

Source: Gregory, Mankiw, op-ct, p325.

2- نموذج (IS_LM) في المدى القصير والمدى الطويل:

أ- على المدى القصير:

أ-1- نموذج (IS_LM) في المدى القصير:

يرتكز نموذج(IS_LM) على المعادلتين التاليتين :

Y= C+I+G … … …(IS)

M/P=L(r,Y) … … …(LM)

إن التوازن الكلي في كل من سوقي الإنتاج والسوق النقدي يتحقق عند تقاطع كل من المنحنيين IS و LM يتحدد من خلال ذلك سعرالفائدة التوازني في نقطة توازنية جديدة[1].

[1] عمر صخري، نفس المرجع السابق، ص259.

الشكل رقم (II-6): التوازن من خلال نموذج (IS_LM)

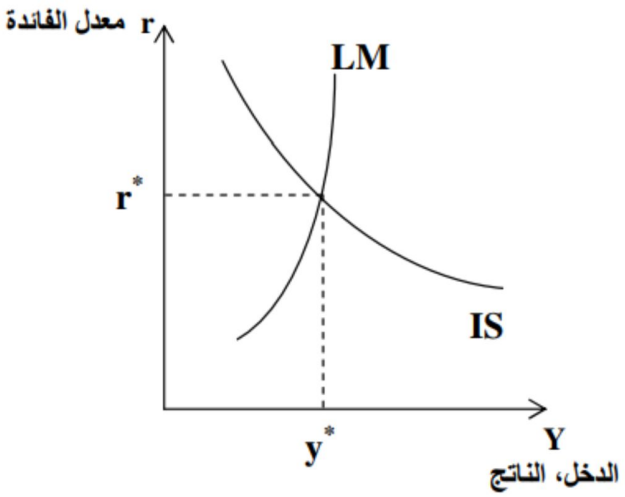

Source : Ibid : p329.

والهدف من خلال دراسة التوازن في نموذج (IS_LM) هو دراسة وتحليل مختلف التغيرات التي تحدث على المدى القصير، والتي يمكن من خلالها دراسة أثر التوسع في سوق السلع والخدمات وسوق النقد .

أ- 2-أثر الزيادة في الإنفاق العام على المنحنى (IS) والتوازن في المدى القصير:

إن زيادة الإنفاق العام بالمقدار (ΔG) يؤدي عن طريق آلية المضاعف إلى زيادة حجم الناتج والدخل وهذا يعني انزياح منحنى (IS) نحو اليمين، وبالتالي إنتقال توازن الإقتصاد على المدى القصير من النقطة A إلى النقطة B :

حيث أن إرتفاع معدل الفائدة من r1 الى r2 راجع إلى أنه وبسبب إرتفاع الدخل من Y1 إلى Y2 فإنه وكما تنص عليه نظرية تفضيل السيولة، فإن زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات تؤدي إلى إرتفاع معدل الفائدة[1] .

[1] .عدة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 118.

الشكل رقم (II-7): أثر زيادة الانفاق في نموذج (IS_LM)

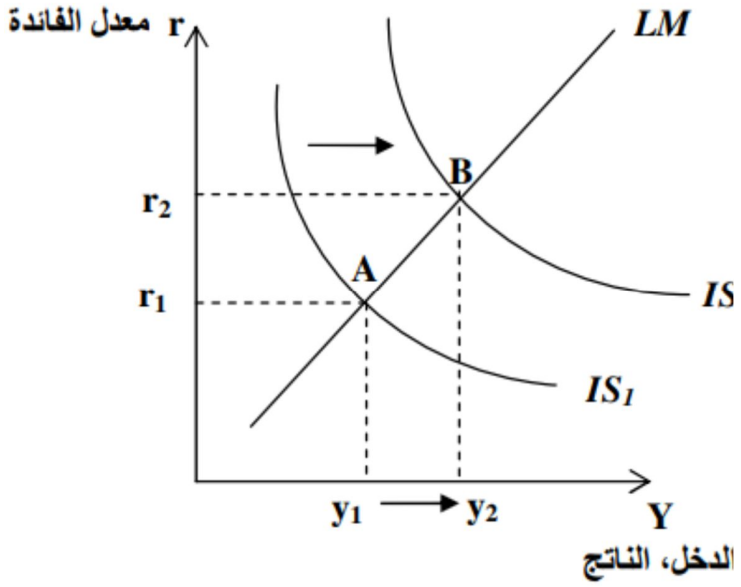

Source : Ibid : p336.

ب-على المدى الطويل :

إن الإنتقال من المدى القصير حيث ثبات الأسعار إلى المدى الطويل حيث تغير الأسعاريؤدي إلى تغيير نقطة توازن الإقتصاد، إذ أن إنخفاض مستوى الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى إنخفاض الأسعار، وبالتالي تحول نقطة توازن الإقتصاد إلى مستوى جديد عند مستوى منخفض للأسعار وعند المستوى الطبيعي للناتج (Y).

ولهذا يظهر لنا كيف أنه على المدى الطويل، فإنه منحنى (LM) هو الذي يتأثر بفعل تغير مستويات الأسعار صعودا أو هبوطا، ومن ثم فهو يحدد المستوى التوازني الجديد للإقتصاد[1]

[1] عدة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص119،120.

الشكل رقم (II-8): التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل

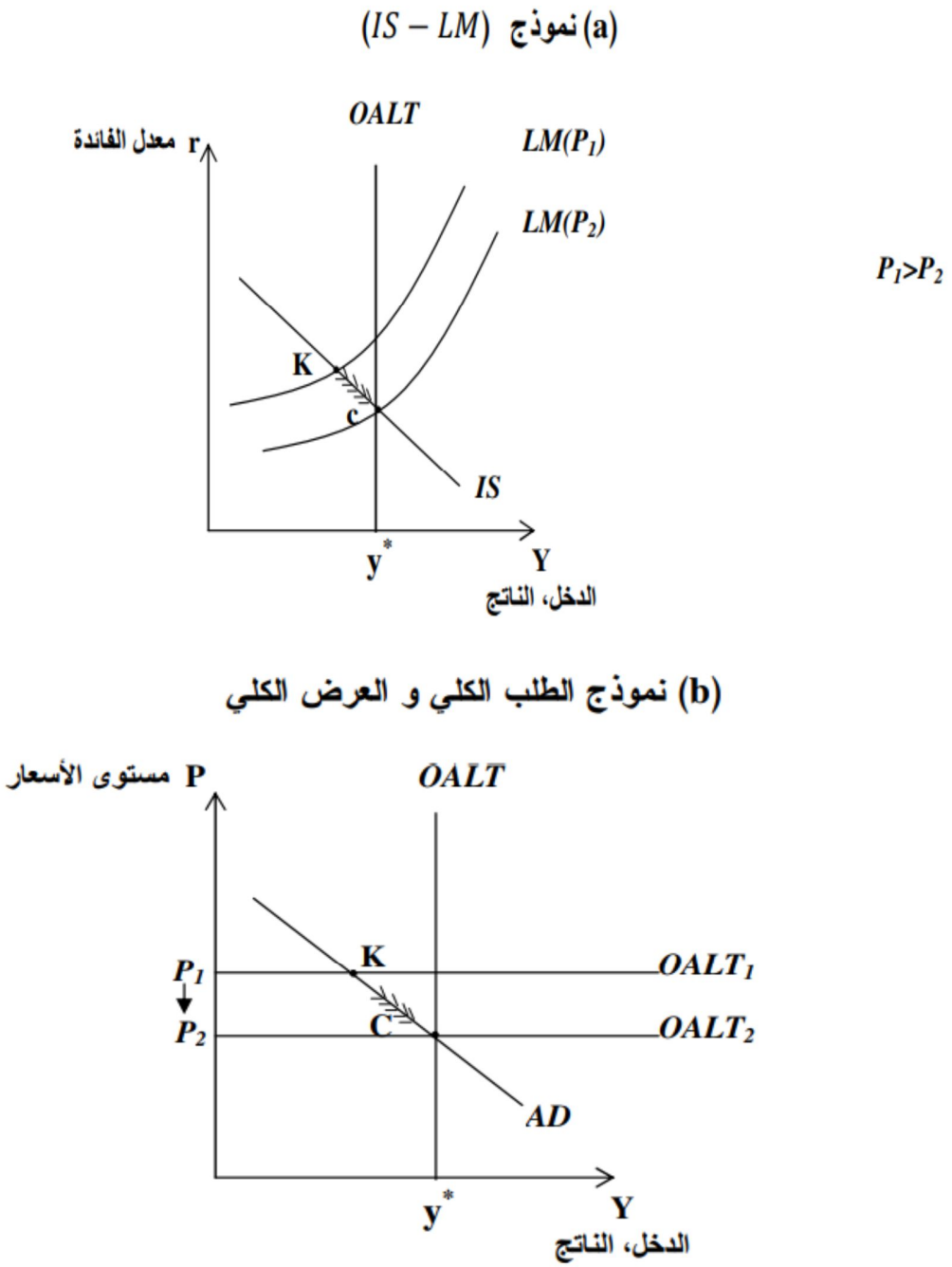

Source : Ibid : p348.

وفي الأخير يظهر نموذج (IS_LM) أن الإنفاق العام يؤثر على مستوى الناتج من خلال التأثير على الطلب الكلي وحالة التوازن على المدى الطويل والقصير.

المطلب الثالث :نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

اجتهد علماء الاقتصاد منذ بداية الثورة الصناعية الأولى ليقدموا شروحا منهجية لأسباب النمو، وليتبينوا أسباب تباطؤ هذا النمو في بعض الأحيان وفي بعض الدول رغم تسارعه في أماكن أخرى، وقد طرحت نظريات غاية في التنوع، والتي سنتطرق إلى أهمها وهذا حسب تسلسلها الزمني حسب تطور النظام الاقتصادي العالمي.

1- نظرية النمو الكلاسيكية:

رغم الاختلاف في الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك لكن هناك أراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي، فقد حاول الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل الوطني والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق، ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يأتي[1]:

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي: العمل، ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي والتغير في الإنتاج يتحقق عندما يحصل تغيير في أحد هذه العوامل أو جميعها وأعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن باقي العوامل متغيرة وقد اعتقد الكلاسيك بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكون رأس المال وبالتالي فإن الأرباح مصدر للتراكم الرأسمالي.

- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي حيث أكدوا بأن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان، وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.

- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: إذ يقولون إن الأرباح لأتزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي والسبب في نظر آدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنه أن تعظم الدخل الوطني.

- حالة الثبات: إذ أن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.

- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسة المواتية للنمو وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري، حكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة.

[1] طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي،2018-2019. ص58،57.

والخلاصة النهائية هي أن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان

ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

2- النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي:

يعتبر نموذج **(هارود ـ دومار)** أشهر نماذج الكينزيين ويعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي.[1]

1- الإدخار (S) يكون نسبة s من الدخل الوطني:

$S = sy$..... (1)

2- الإستثمار (I) يعرف على أنه التغيير في رصيد رأس المال :(K)

$I=\Delta k$ ... ... (2)

بما أن K له علاقة بالدخل الوطني وفقا لمعامل رأس المال الناتج، فإن :k

$$k=\frac{k}{y}$$

$$k=\frac{\Delta k}{y}$$

$$\Delta k = k\Delta y \dots \dots \dots (3)$$

3- الإدخار الوطني الاجمالي (S) يجب أن يساوي الاستثمار الوطني(I) :

$I = S$..... (4)

ومن خلال العلاقة (1) يمكن أن نعرف أن $S = sY$ ، و المعادلة (2) و المعادلة (3) يمكن أن نعرف أن:

$$I = \Delta k + k\Delta y$$

وبالتالي يمكن كتابة متطابقة الإدخار يساوي الإستثمار الموضحة في المعادلة (4) على الشكل التالي:

$$S = sy = k\Delta y = \Delta k = I \dots \dots \dots (5)$$

[1] ميشيل تودارو، ترجمة، محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض-السعودية،2006 ، ص 126،128.

أو ببساطة تكون كالآتي :

$$sy = k\Delta y \dots \dots \dots (6)$$

و بقسمة جانبي المعادلة (6) على Y ثم على k نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{k} \dots \dots \dots (7)$$

أين يلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن$(\frac{\Delta y}{y})$ يشير إلى معدل التغيير أو معدل النمو في الـ GDP

المعادلة (7) التي تمثل ترجمة بسيطة لمعادلة هارود. دومار المشهورة في نظرية النمو الإقتصادي، فهي تقرر ببساطة أن معدل النمو الإقتصادي يكون محددا بالارتباط بين معدل الادخار s و معامل رأس المال الناتج k، أي أن النمو الإقتصادي سيرتبط بعلاقة مباشرة موجبة مع معدل الادخار و يرتبط كذلك بعلاقة عكسية سالبة مع معامل رأس المال الناتج.

فمن ناحية المنطق الإقتصادي في المعادلة (7) كي يحدث النمو في الإقتصاديات ينبغي أن تدخر أو تستثمر نسبة معينة من ناتجها الوطني، فزيادة ما يمكن إدخاره أو إستثماره يسرع النمو.

لكن المعدل الحقيقي الذي يمكن أن يحدث به النمو عند أي مستوى الإدخار و الإستثمار (أي الكمية المضافة إلى الناتج التي يمكن أن تأتي من وحدة إستثمارية مضافة) يمكن أن تقاس بمعكوس معامل رأس المال الناتج (R).

3- النظرية النيوكلاسيكية في النمو الإقتصادي:

تمثلت هذه النظرية بكتابات كل من روبرت سولو (Solow.R)، سوان (Swan.J) و ميد (Meade.J)

أ- نموذج سولو – سوان :

إعتمد نموذج سولو على النموذج الأساسي لهارود –دومار فهنالك ثلاثة عناصر أساسية في هذا النموذج [1]:

-قوة العمل.

-الناتج الفردي (إنتاج السلع الإستهلاكية و الإنتاجية).

-كمية رأس المال المتاح.

[1] توفيق عباس المسعودي، دراسة من معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، العراق– دراسة تطبيقية مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26 ، المجلد7 ، نيسان 2010، ص29-31.

ويرى سولو أن التوازن يحدث عند تساوي معدل النمو المرغوب مع معدل النمو الطبيعي، أين استخدم (Solow) دالة انتاج كوب –دوغلاس التي يتضمن عنصر العمل ورأس المال و مرونة الناتج لكليهما، و أن الزيادة في كمية العمل و رأس المال تؤدي لزيادة الإنتاج بنسبة المرونة، و قد بنى سولو نموذجه بأسلوب حديث على النحو التالي:

N_t : العدد المتوفر من العاملين.

t : عدد السنوات.

ونفترض أيضا أن كل من السكان و قوة العمل ينمو بمعدل ثابت (n). فإذا كانت (0.05) = n، فإن عدد العاملين في أي سنة هو (5%) و الذي يكون أكبر من السنة السابقة لها.

وفي بداية كل سنة فإن الاقتصاد له مخزون متوفر من رأس المال مقداره k_t، و بصورة مختصرة فإن النموذج يوضح كيفية تحديد كل من مخزون رأس المال خلال السنة (t) و رأس المال (k_t) و العمل (N_t) المستخدم لإنتاج مخرجات للاقتصاد قدرها (y_t)، و أن جزء من هذه المخرجات إما يستثمر برأس مال جديد أو يحل محل رأس المال المستهلك.

ويفترض النموذج أيضا أن الإقتصاد مغلق و لا توجد مشتريات حكومية و الجزء غير المستثمر من المخرجات يستخدم من طرف السكان إذا كانت العلاقة بين الاستهلاك و المخرجات و الإستثمار في كل سنة هي :

$C_t = Y_t - I_t$

Y_t : المخرجات في السنة (t).

I_t الإستثمار الكلي في السنة (t).

C_t : الإستهلاك في السنة (t).

إن هذه المعادلة تبين الجزء غير المستثمر من المخرجات بسبب النمو في عدد السكان وقوة العمل حيث أن هناك كمية مناسبة من مخزون رأس المال لكل عامل و على النمو و لكن:

إنتاجية كل عامل $Yt = \frac{Yt}{Nt}$.

إستهلاك كل عامل $Ct = \frac{Ct}{Nt}$.

مخزون رأس المال لكل عامل $Kt = \frac{Kt}{Nt}$.

أما بالنسبة لسوان فالنمو الإقتصادي يعتمد على:

- التغير في حجم العمالة.
- التغير في كمية رأس المال.
- التغير في التقدم النقدي.

وهذا يتطابق مع النماذج السابقة عدا التركيزعلى التغير التقني الذي ينشأ من التراكم الرأسمالي الذي يعتمد على الادخارات كنسبة من الدخل.

المعادلة الأساسية لنموذج سولو – سوان تأخذ الصيغة التالية :

$$DK = S.f(K) - (n + s)k$$

حيث أن الرأس المال يستهلك بمقدار s و عدد السكان ينمو بمقدار ثابت N كما أن [s.f (k)] تمثل حصة العامل من الإستثمار [(n+s)k] الإستهلاك الفعلي لرأس المال[1]. و بإفتراض أن الإقتصاد

ينطلق مع وجود مخزون أولي من رأس المال k(o) سوف نلاحظ كيفية تطور مخزون رأس المال بالنسبة للوقت حسب الشكل التالي :

الشكل(II-9): نموذج سولوسوان

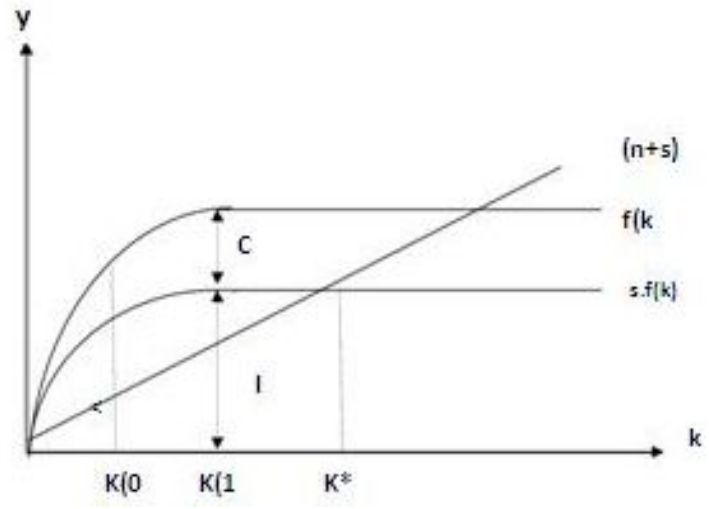

SOURCE: MICHAEL ROCKINGR OP-CIT.P165

يظهر في هذا الشكل كل من دالة الإنتاج f(K) دالة حصة العامل من الإستثمار [Sf(k)] بالإضافة إلى دالة الإستهلاك رأس المال [(D+S)K]. كما أن التغيير في رأس المال يمثل الفرق بين المنحنيين Sf(k) و (n+S)k و نقطة التقاطع الوحيدة بينهما تمثل حالة الإقتصاد المستقرة. أين يكون DK = 0 و التي يعبر عنها بـ (K*) و التي تمثل حالة التوازن على المدى الطويل بحيث يكون لدينا: $S.f(K^*) = (n+S)k$

إن الهدف المهم لهذا النموذج هو أن نفهم كيف أن الإنتاج و الإستهلاك لكل عامل كنسبة بين رأس المال و العمل تتغير بمرور الزمن. كما يوضح النموذج أنه في غياب نمو الإنتاجية فإن الإقتصاد يمكن أن يصل إلى حالة الإستقرار في الأجل الطويل و يكون المردود الإقتصادي و الإستهلاك و مخزون رأس المال لكل عامل ثابتا طوال الزمن.

ب- نموذج ميد Meade :

قام الدكتور جوهان ميد J.E.Meade و هو من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية بمحأولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الإقتصادي الكلاسيكي.

الفرضيات :

-سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق و لا وجود للتجارة الخارجية.
-ثبات عوائد السلعة و كل من السلع الرأسمالية و الإستهلاكية يتم إنتاجها محليا و ثبات أسعار السلع الإستهلاكية.
-تشابه جميع الآلات و الماكينات في المجتمع و هي الشكل الوحيد لرأس المال و ثبات نسبة الإهتلاك السنوية.
-إستخدام كامل للأرض و العمل، و نسبة العمل للآلات التي يمكن تغييرها في المدى الطويل و القصير.
-إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية و بين السلع الإستهلاكية و بعضها البعض.
في حين أن بناء النموذج إعتمد على أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية :

- المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح و المتجسد في الآلات k.
- الكمية المتاحة من قوة العمل L .
- الكمية المتاحة لإستخدام من الأرض و الموارد الطبيعية الأخرى N .
- عامل الزمن المؤثر خلال الفترة T .

- **شروط بداية النمو:**

حسب ميدفي، مجتمع تتوفر فيه جميع ما سبق ينبغي عليه للبدء في زيادة نمو الناتج أن :

- تكون جميع مرونات الإحلال بين مختلف العناصر تساوي الواحد.
- يكون التقدم التكنولوجي متعادلا إتجاه كافة العناصر.
- يثبت الجزء المدخر من الأرباح و الجزء المدخر من الأجور، و نفس الشيء بالنسبة للربح و يمكن التعبير عن هذا الثبات بـ Sv: للأرباح، Sw للأجور، Sg للربح.
- و نظرا لثبات هذه العناصر فيعني أن نسبة المدخرات الإجمالية إلى الدخل الوطني ستظل ثابتة، و بإفتراض ثبات Y في بداية النمو فإن K ستكون ثابتة أي Y = K و معناه أن معدل نمو الدخل سيصبح ثابتا إذا ما كان معدل نمو مخزون رأس المال K يسأوي معدل نمو الدخل القومي y .

- **معدل النمو الحرج :**

مما سبق و حسب "ميد" وضع التوازن يعتمد أساسا على تراكم مخزون رأس المال، حيث إفترض ميد وجود معدل حرج لمخزون رأس المال الذي يحقق التوازن و أي زيادة أو نقصان عن هذا المعدل سينجم عنها عدم التسأوي بين k و y .

4- النظرية الحديثة في النمو الإقتصادي (النظرية الداخلية) :

من الواضح أن النماذج السابقة بينت على أساس فرضية المنافسة الثابتة مما يعكس حقيقة المردودية المتناقصة و العوامل الخارجية الضامنة للنمو بالإضافة إلى إستحالة تحقيق الإستقلالية بين عناصر النمو الرئيسية إضافة إلى الرؤى البعيدة للتنمية حتّم على الإقتصاديين البحث في نماذج جديدة سميت وصنفت بنماذج النمو الداخلي، و هي نماذج تعكس صورة لظاهرة النمو المحمي ذاتيا[1].

أ- نموذج لوكس (Lucas) [2]:

يصرف مفهوم رأس المال البشري إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد و التأهيل، المقومة إقتصاديا و المندمجة في الأشخاص و التي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية، و هي لا تنظر فقط إلى مستوى الكفاءات، و إنما كذلك إلى حالة الصحة و النظافة و الغذاء.

[1] طلحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص61-67.

[2] بن قبلية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2015-2016، ص95-96.

ومن هذا المنطلق ركز (Lucas) على مكانة خاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو وبنى وعليه نموذجه سنة 1988 و حرص مثل رومر إلى إثبات عدم كفاية النماذج الكلاسيكية في النمو من خلال تركيزه بصفة خاصة على نقاط الضعف في نتائج نموذجها الأصلي نموذج Solow. و إعتمد Lucas في نموذجه على دالة الإنتاج التالية :

$$Y_t = AK^{\alpha}{}_t(u,HC_t,L_t)^{1-\alpha}.HC^{y}{}_{\alpha,t} \ldots\ldots\ldots (01)$$

بحيث :

Y_t : هو الإنتاج.

K:هو مخزون رأس المال المادي .

u : جزء من وقت الفرد الذي يخصص للعمل .

HC_t : رأس المال البشري.

$HC\alpha$:متوسط رصيد رأس المال البشري في الاقتصاد، و يعكس هذا وفورات خارجية في حالة إذا كانت $y = 0$.

L : عنصر العمل.

A : مستوى التكنولوجيا المتاحة (رصيد المعرفة)، و يفترض ثبات هذا المستوى..

وتتحدد عملية تراكم رأس المال طبقا للمعادلة التالية :

$$\Delta HC\tau = x(1-u) \ldots \ldots \ldots (02)$$

حيث أن :

إنتاجية التعليم : x

$\Delta HC\tau$: معدل النمو في رأس المال البشري، و الذي يعتمد بشكل خطي على الزمن، المخصص للتعليم و الرأس المال البشري الذي يتم الحصول عليه.

فإذا تزايد الوقت المنفق بواسطة الأفراد من أجل الحصول على الرأس المال البشري، فسوف يتحقق معدل نمو مرتفع و دائم للاقتصاد و طبقا للمعادلة السابقة، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تساوي، $x(1-u)$ أي أن معدل العائد على رأس المال البشري يتوقف على الزمن المخصص للتعليم.

ب- نموذج رومر 1986 (Romer) :

يستخدم نموذج Romer التقدم التقني من خلال تراكم رأس المالي. بحيث أن هذا التراكم يشتمل على التراكم الصافي لرأس المال البشري الناتج عن النفقات الموجهة لنشاطات البحث و التطور (R&D).

كما يفترض النموذج أن الرقي التقني هو داخلي المنشأ و ينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.

وبنى رومر نموذج النمو الخاص بنظريته بناء على عدة فروض أهمها (Romer,1986):

- الفرض الأول : افترض رومر أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تنمو دون قيود و بمعدل متزايد خلال الزمن نظرا لإمكانية تزايد معدل الاستثمار و معدل العائد على رأس المال.
- الفرض الثاني : إفترض رومر أن التغير التكنولوجي متغير تابع يتحدد داخل النشاط الإقتصادي بواسطة عوامل عديدة، مثل تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الإقتصادية التي تسعى لتحقيق الأرباح و قادرة على تحمل المخاطر، أو عن طريق تراكم رأس المال البشري.
- الفرض الثالث : إفترض نموذج رومر أن الاكتشافات و التكنولوجيا هي عوامل إنتاج تختلف عن عوامل الإنتاج التقليدية، و أطلق عليها اسم عوامل الإنتاج غيرالتنافسية في الاستخدام، و هي تشبه في ذلك السلع العامة، فالمعرفة أو الاختراعات الجديدة لا يحول دون استخدام شخص آخر لها أو منشأة أن تستخدمها باقي المنشآت، و يأخذ نموذج رومر أو نموذج المعرفة المتراكمة الشكل الآتي (Romer, 1986) :

$$Y=AK \longleftarrow (1)$$

Y = إجمالي الإنتاج.

ويمكن أن تكون المعادلة الآتية هي معادلة تراكم رأس المال المادي والبشري والمعرفي

$$K = SY-dk \longleftarrow (2)$$

حيث أن :

S = معدل الإدخار.

d = معدل إهلاك رأس المال.

فإن معادلة النمو ستكون كما يلي :

$$Y^*/Y = K^*/K = SA-d \longleftarrow (3)$$

وشرط إستمرارية النمو يتحقق عندما : SA>d

أوضح رومر أن الإختلاف في معدل الإدخار للبلاد المتخلفة يؤدي إلى حدوث فروق في النمو الإقتصادي بين الدول و بعضها، بمعنى آخر يتزايد معدل النمو الإقتصادي في دولة ما إذا كان معدل الادخار مرتفعا، مع إرتفاع إنتاجية المعرفة المتراكمة، و حجم الإقتصاد كبير، و يكون تبني السياسة الإقتصادية أسلوبا ملائما لحفز الإدخار من شأنه أن يزيد من معدلات النمو الإقتصادي في الأجل الطويل. و هنا يوجد فرق أساسي بين نموذج رومر و نموذج سولو فيما يتعلق بتأثير التغير في حجم الإدخار، ففي نموذج سولو إن إنتاج سياسة مشجعة الإدخار من شأنها أن تؤدي إلى نقل الإقتصاد إلى مسار النمو المتوازن، و لكن التأثير هنا يكون عارضا. أما في نموذج رومر فإن سياسة تشجيع الادخار ذات تأثير إيجابي على معدل النمو في الأجل الطويل، و بالتالي فإن الأثر المؤقت في نموذج سولو يتحول إلى تأثير دائم في نموذج رومر (Romer, 1986[1]).

[1] طلحة محمد، مرجع سابق، ص67-71.

خلاصة الفصل الثاني

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية والذي يعني كلاهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، كما تم إبراز أوجه الاختلاف بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى درجة تقدم الدولة أو تخلفها كونه يقيس كمية الناتج أو إجمالي الدخل الوطني من سنة الأخرى والذي يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية فهو مصطلح أوسع من النمو الاقتصادي لأنها تشمل جميع المجالات وتهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في البنى الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية، كما تهدف إلى تسريع النمو ومحاولة التقليل من درجة عدم العدالة والتقليل من مشكلة الفقر والذي ينعكس على زيادة الرفاه لأفراد المجتمع، وتم تبيان مكونات النمو والمتمثلة في العمل، رأس المال، التكنولوجيا، وغيرها إضافة إلى التعرف على أساليب قياس النمو وتمثلت في عدة معايير كما تم التطرق إلى النماذج الرياضية التحليل النمو لأنه ذو طبيعة كمية, ليختتم هذا الفصل بدراسة آلية تأثير الإنفاق العام على النمو كونه أحد مكونات الطلب الكلي الفعال من خلال كيفية تأثير الإنفاق على حجم الناتج وعلى حالة التوازن في المدى الطويل.

.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية

تمهيد

بعد تقديم الجانب النظري المتعلق بالمفاهيم الأساسية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، سنحاول في هذا الفصل عرض الجانب النظري من خلال الدراسة القياسية لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة تأثير كل من نفقات التجهيز والتسيير على النمو الاقتصادي، حيث سنقوم بجمع البيانات الزمنية لمتغيرات الدراسة، ومعالجتها وتحليلها، وفق الأساليب الإحصائية المناسبة. وذلك لمعرفة أثر الأنفاق الحكومي بأشكاله على النمو الاقتصادي.

قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض مناقشة النتائج متوصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنشرح في هذا المبحث الطريقة المستخدمة في جمع بيانات الدراسة من مجتمع، عينة ,أدوات الدراسة ومتغيرات الدراسة والطرق الإحصائية والقياسية المستخدمة في ذلك.

المطلب الاول: متغيرات الدراسة

تم الاعتماد على البينات السنوية للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي , وكذا البينات السنوية المتعلقة بالإنفاق الحكومي و تقسيماته.

تم الحصول على هذه البيانات من المصادر التالية:

الديوان الوطني للإحصائيات

البنك الدولي

خلال الفترة الزمنية من 1990 إلى 2017

أولا: المتغير التابع

- **النمو الاقتصادي: (GDP)**

الجدول رقم (III-1): تطور الناتج المحلي الإجمالي (1990-2017)

الوحدة: مليار دينار

السنة	GDP	معدل النمو	السنة	GDP	معدل النمو	السنة	GDP	معدل النمو
1990	555.8		2000	4123.51	0.27	2010	11991.56	0.20
1991	844.5	0.52	2001	4227.11	0.03	2011	14588.97	0.22
1992	1048.2	0.24	2002	4522.77	0.07	2012	16209.6	0.11
1993	1166	0.11	2003	5252.32	0.16	2013	16647.92	0.03
1994	1491.5	0.28	2004	6149.12	0.17	2014	17228.6	0.03
1995	1990.6	0.33	2005	7561.98	0.23	2015	16712.69	-0.03
1996	2570	0.29	2006	8501.64	0.12	2016	17525.11	0.05
1997	2780.2	0.08	2007	9352.89	0.10	2017	18594.112	0.06
1998	2830.5	0.02	2008	11043.7	0.18			
1999	3238.2	0.14	2009	9968.03	-0.10			

المصدر: البنك الدولي

الشكل رقم (III-1): تطور الناتج المحلي بالجزائر خلال الفترة (1990-2017)

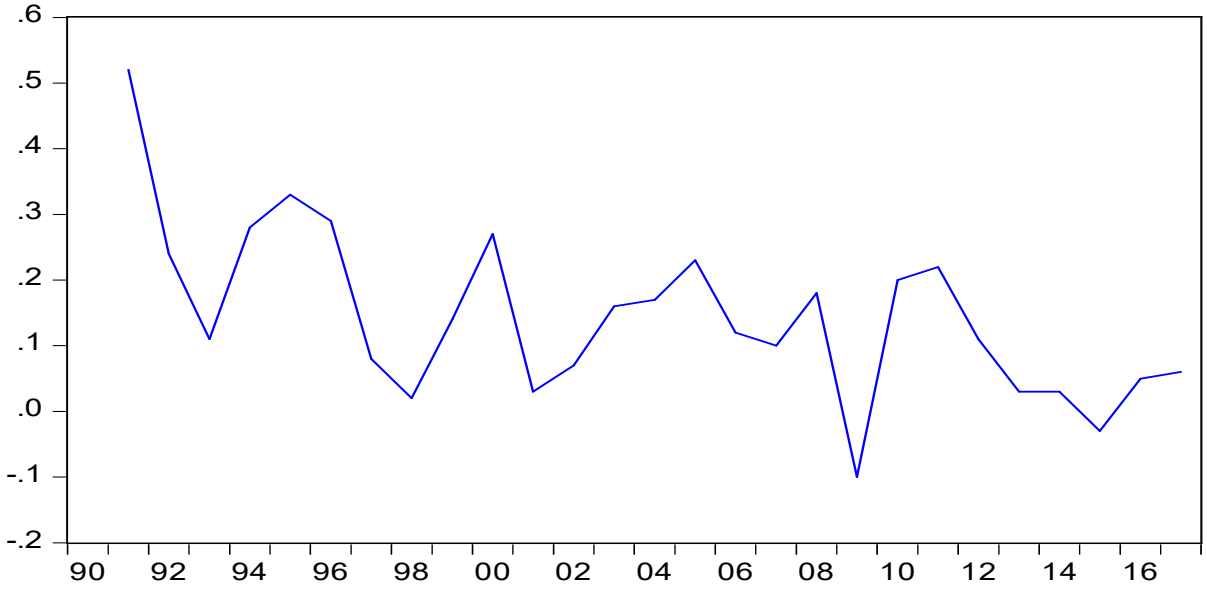

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (III-1)

يوضح الشكل السابق التذبذب في حجم الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى عدم استدامة النمو الاقتصادي وتأثيره على العوامل الخارجية، فخلال الفترة (1990-1999) شهد الناتج المحلي الإجمالي زيادة مستمرة، بسبب ارتفاع أسعار النفط والاعتماد على الصناعات الثقيلة وزيادة الاستثمار، ثم تراجع النمو ووصل إلى أدنى قيمته خلال هذه الفترة في عام1998 بمعدل0.02٪ بسبب أزمة النفط، وشهدت الفترة (2000-2017) تضاعف الناتج المحلي الإجمالي. المنتج بما يقارب 6 مرات، والإصلاحات والتحسينات الاقتصادية ساهمت في الظروف الاجتماعية والأمنية، والملفت للنظر هو الانخفاض الكبير في النمو خلال عام 2009، حيث سجل معدل نمو سلبي قدره (0.1-٪)، وهذا هو بسبب انخفاض أسعار البترول. وأدى ذلك إلى تبني سياسة التقشف في صرف الموارد المالية، الأمر الذي يؤكد الارتباط بين نمو الاقتصاد الجزائري وتطور أسواق النفط.

ثانيا: المتغيرات المستقلة

1. الأنفاق الحكومي الكلي (G):

الجدول رقم (III-2): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

الوحدة: مليار دج

السنة	G	السنة	G	السنة	G
1990	136.5	2000	1178.122	2010	4466.9
1991	212.1	2001	1321.028	2011	5731.4
1992	420.131	2002	1550.646	2012	7169.9
1993	476.627	2003	1639.265	2013	6024.1
1994	566.329	2004	1888.9	2014	6980.2
1995	759.617	2005	2052	2015	7746
1996	724.609	2006	2453	2016	7383.6
1997	845.196	2007	3108.7	2017	7282.7
1998	875.739	2008	4191.1		
1999	961.682	2009	4246.3		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (III-2): تطور النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة (1990-2017)

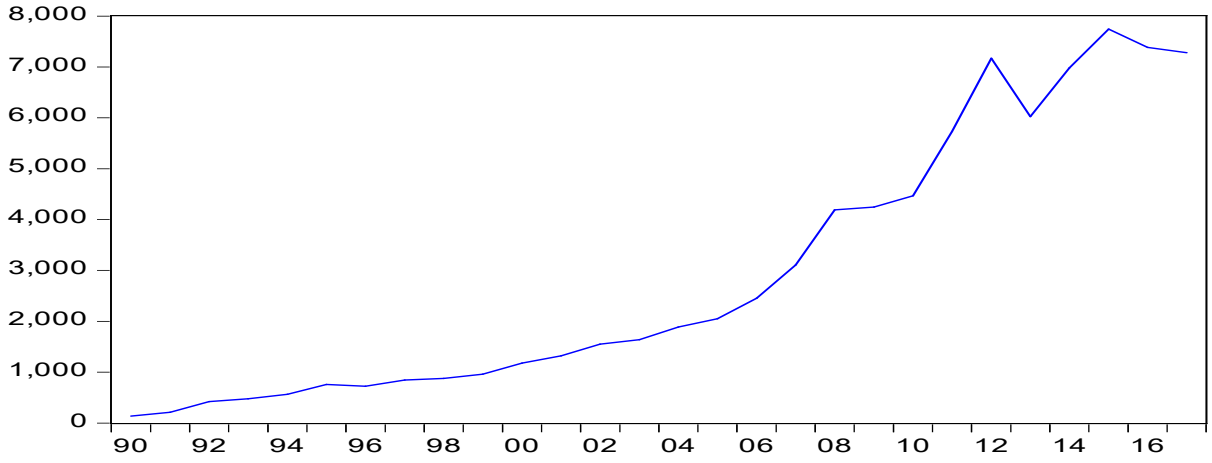

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (III-2)

المرحلة الاولى (1990-1999) خلال هذه المرحلة نلاحظ تطور بطيء في المستوى الانفاق العام، حيث كانت 136.5 مليار دج عام 1990ليصل إلى 961.682 مليار دج عام 1999، وهذا يعود للازمه الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات وسوء الاوضاع الأمنية في التسعينيات، وبالتالي عدم توفر الجو المناسب لتطبيق السياسة الاقتصادية من جهة، وضعف القدرة التمويلية بسبب الانخفاض الاسعار المحروقات التي تشكل ما يفوق 95% من ايرادات الجزائر من جهة اخرى.

المرحلة الثانية (2000-2017) خلال هذه المرحلة عرف الانفاق العام تطور كبيرا مقارنه بالمرحلة السابقة فقد عرف معدل نمو الانفاق العام قفزه كبيرة من 1178.12 عام 2000 إلى 7746 عام 2015, وقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الألفية الثالثة كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات بتحويل السياسة الاقتصادية المتبعة الى سياسه التوسيعية في الانفاق العام للخروج من التبعات والازمه الاقتصادية التي مرت بها البلاد, ومن اجل ذلك تم إقرار برامج خماسية ضخمة جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم البرنامج الخماسي الثاني باسم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) واخير البرنامج الخماسي الثالث برنامج تعزيز النمو الاقتصادي ,حيث سطرت الاهداف معينه لكل برنامج من البرامج الثلاثة.

2. نفقات التسيير(GC):

ويقصد بها تلك النفقات التي تخصص للسير العادي الطبيعي لمرافق الدولة , تدفع للمصالح العمومية و الإدارية , مهمتها استمرارية مصالح الدولة من الناحية الإدارية.

الجدول رقم (III-3): تطورنفقات التسييرفي الجزائرخلال الفترة (1990-2017)

الوحدة: مليار دج

السنة	GC	السنة	GDP	السنة	G
1990	88.8	2000	856.193	2010	2659.078
1991	153.8	2001	963.633	2011	3879.206
1992	276.131	2002	1097.716	2012	4782.634
1993	291.417	2003	1122.761	2013	4131.536
1994	330.403	2004	1251.055	2014	4494.327
1995	473.694	2005	1245.132	2015	4617.009
1996	550.596	2006	1437.87	2016	4585.564
1997	643.555	2007	1673.931	2017	4677.200
1998	663.855	2008	2217.775		
1999	774.695	2009	2300.023		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (III-3): تطور نفقات التسيير بالجزائر خلال الفترة (1990-2017)

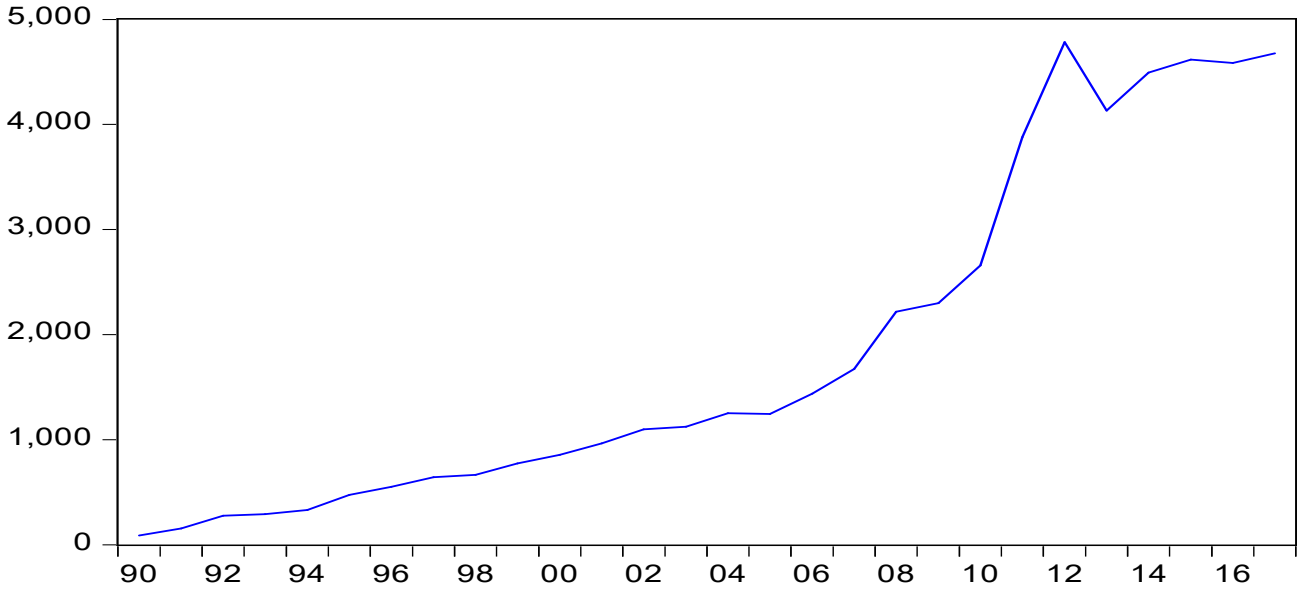

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (III-3)

لقد عرفت نفقات التسيير خلال فتره الدراسة تزايد مستمر، مما يعكس تزايد المهام والوظائف التي تقوم بها الدولة حيث نلاحظ انها تتزايد من سنة الاخرى. إذا ان النفقات التسيير قد ارتفعت الى أعلى مستوى بنسبه. 80.6% سنة1999، وهذا يوضح أثر الاصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وبلغت نسبه النفقات التسيير الى نفقات العامة 65.9%للفترة 1990 الى 2011 في حين سجلت النفس النسبة للفترة 1990 الى 1999 ما يقارب 70 % للتعرف بعدها اتجاه ومنحنى تنازلي لصالح نفقات التجهيز وصل الى 63.1% في متوسط الفترة 2000-2011 بل انخفاض الى المستوى 52.9 سنه 2008.

3. نفقات التجهيز (GI):

يعني هذا النوع من الانفاق بتكوين وتحصيل راس المال لثابت من المخزون، اراضي وكذلك الاصول الغير المادية ,فهو بذلك يشمل الانفاق على البنية الأساسية والمشروعات العامة وكذا كل ما تدفعه الحكومة في شكل اعانات الاستثمار الخاص .

الجدول رقم (III-4): تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

الوحدة: مليار دج

السنة	GI	السنة	GI	السنة	GI
1990	47.7	2000	321.929	2010	1807.862
1991	58.3	2001	357.395	2011	1974.363
1992	144	2002	452.93	2012	2275.539
1993	185.21	2003	567.414	2013	1892.595
1994	235.926	2004	640.714	2014	2501.442
1995	285.923	2005	806.905	2015	3039.322
1996	174.013	2006	1015.144	2016	2711.93
1997	201.641	2007	1434.638	2017	2605.4
1998	211.884	2008	1973.276		
1999	186.987	2009	1946.311		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (III-4): تطور نفقات التجهيز بالجزائر خلال الفترة (1990-2017)

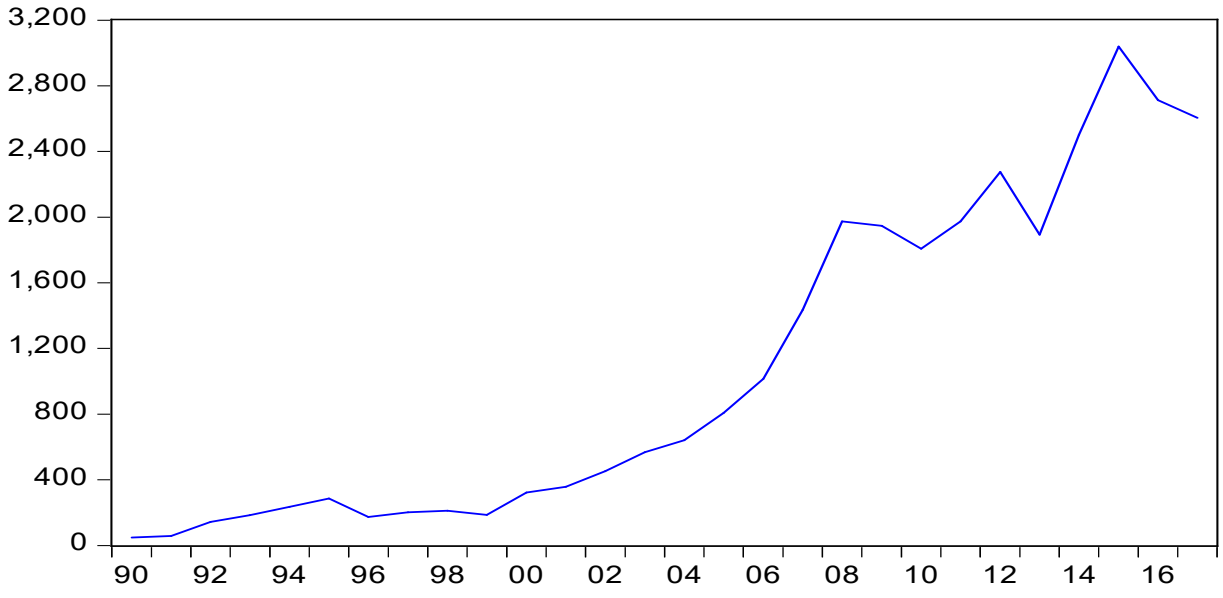

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (III-4)

خلال الفترة (1990-1996) كانت نسبة نفقات التجهيز نسبة متوسطة حيث انها لم تتجاوز 42 % جراء الاوضاع المتردية في البلاد، التي تطلبت استغلال حصيلة ما كان من المفروض استثماره في اوجه اخرى للأنفاق. كما عرفت الفترة (1997-2000) تراجع عن كبيرا كذلك بالنسبة لنفقات التجهيز حيث قدرة ب 186.987 مليار دج سنة 1997 وذلك بسبب الوضعية المتشنجة في البلاد وعدم استقرار اسعار النفط، بعدها بدأت النفقات التجهيز في الارتفاع سنه (2001-2004) لمباشره مشاريع الإنعاش الاقتصادي. أما المرحلة (2005-20017) هي الاخرى شهدت ارتفاعا في المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز لتمويل أضخم مخططات التنموية، والشروع في تنفيذ المخطط الخماسي.

4. اليد العاملة (L):

الجدول رقم (III-5): تطور السكان النشيطين في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

السنة	L	السنة	L	السنة	L
1990	6057761.3	2000	8690855	2010	10812000
1991	6270244.2	2001	8568221	2011	10662000
1992	6489327.6	2002	8665273	2012	11423000
1993	6714645.2	2003	8762325	2013	11964000
1994	6946320.2	2004	9469946	2014	11453000
1995	7184357.5	2005	9492508	2015	11932000
1996	7417876.1	2006	10109645	2016	12117000
1997	7659122.8	2007	9968905	2017	12302000
1998	7905843.7	2008	10315000		
1999	8153647	2009	10544000		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (III-5): تطور السكان النشيطين في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

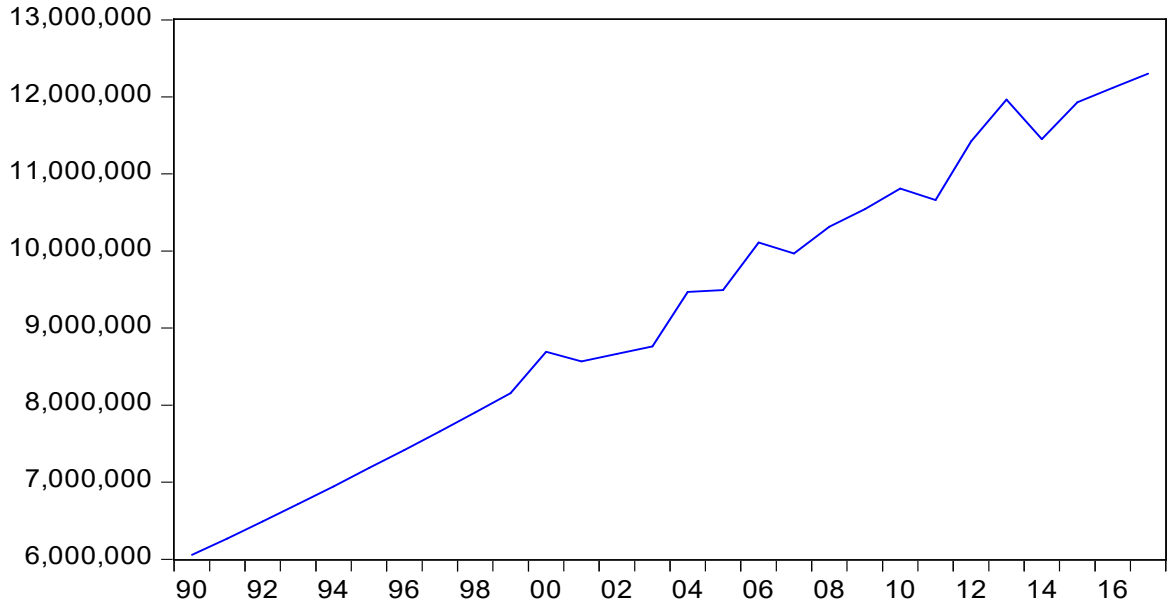

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (III-5)

الفترة الأولى: تبدأ من 1900 إلى غاية سنة 2000 تميزت هذه الفترة بنمو سريع لحجم الفئة النشطة حيث وصل عدد السكان النشطين (6057761.3) سنة 1900 ليصل إلى (8690855) سنة 2000 أي بمتوسط 43.66 %. ويعود هذا الارتفاع إلى الأسباب التالية:

- تغير دور المرأة في الجزائر وولوجها في سوق الشغل.
- النمو السكاني خلال فترت السبعينات.

الفترة الثانية: لا تختلف كثيرا عن الفترة السابقة وامتدت من 2001 إلى يومنا هذا لكن الزيادة في الفئة النشطة شهدت تذبذبا خلال هذه الفترة، حيث انخفضت خلال الثلاث سنوات الأولى، ثم عادت لترتفع في حدود متوسط قدره 44.13 % كنسبة إلى حجم السكان في سن العمل. وهذا الارتفاع راجع لنفس أسباب الفترة السابقة، بالإضافة إلى ظاهرة التسرب من الجهاز التربوي والتوجه نحو سوق الشغل.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

لغرض التعمق في تحديد طبيعة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر قمنا بدراسة قياسية بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL، حيث تم اختبار العلاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي ومجموعة من المتغيرات المفسرة له بما فيها الإنفاق الحكومي، وذلك باستخدام ثلاث نماذج.

أولا: منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL :

تعتبر هذه المنهجية من المناهج الحديثة والتي طورها كل من
shinand and Sun (1998)، pesaran(1997)، Pesarant et Al (2001)،
ويتميز هذا الاختبار بإمكانية تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية إذا كانت مستقرة عند المستوى I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو مزيج بينهما، بشرط أن لا تكون مستقرة من الدرجة الثانية I(2).
كما أن اختبار الحدود الذي يعتمد عليه نموذج ARDL يتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية التي بها عدد قليل من المشاهدات مقارنة بالطرق المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة Engel-Granger ذات المرحلتين، أو اختبار Johansen.
يأخذ نموذج ARDL عددا كافيا من فترات التباطؤ للحصول على أفضل مجموعة بيانات، كما أنه يفصل بين تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، وتعد المعلمات المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل Engel-Granger(1987) ، طريقة Johansen (1988) وطريقة Johansen-Juselius (1990).
كما أن النموذج يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل، ويمكن الاعتماد على اختبارات التشخيص بشكل كبير، لهذا يعتبر نموذج ARDL ملائما لحجم العينة في هذا البحث والتي بلغت 28 مشاهدة خلال الفترة 1900-2017.
ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في نموذج ARDL قدم Pesaran وآخرون (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وعرفت هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود (Bound testing approach)، ويرتكز على اختبار فرضية العام القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج التالية:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3$$

مقابل الفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج:

$$H_0: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3$$

يتم الاختبار بالاعتماد على إحصائية فيشر F ويتم اتخاذ القرار على النحو التالي:

إذا كانت قيمة فيشر F أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة فإنه يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، وإذا كانت قيمة فيشرF أقل من الحد السفلي للقيم الحرجة فإنه يتم قبول فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت قيمة F بين القيمتين العليا والدنيا فإنه لا يمكن اتخاذ قرار القبول أو الرفض للفرضية الصفرية.

في حالة وجود علاقة التكامل المشترك يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error correction model) التالي:

$$\Delta(\mathbf{Y}_t) = \alpha_0 + \gamma \mathbf{Y}_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \varphi_i \Delta(Y_{t-1}) + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \Delta(X_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث يمثلγمعامل تصحيح الخطأ والذي يمثل سرعة تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير عند الاتجاه إلى التوازن في الأجل الطويل.

البرامج المستخدمة:

- برنامج الإكسال: وذلك لإدراج عينة الدراسة
- برنامج الايفيوس: لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة وتقدير النموذج الأمثل

ثانيا: نموذج الدراسة

لتحديد أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر سيتم تقدير ثلاث نماذج قياسية بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL وهذه النماذج كالتالي:

النموذج الأول: $GDP_t = \alpha + \beta_1 G_t + \beta_2 \quad _t + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: $GDP_t = \alpha + \beta_1 GL_t + \beta_2 \quad _t + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: $GDP_t = \alpha + \beta_1 GC_t + \beta_2 \quad _t + \varepsilon_t$

حيث:

$\mathbf{GDP_t}$: يمتل الناتج المحلي الإجمالي؛

$\mathbf{G_t}$: يمثل الإنفاق الحكومي؛

$\mathbf{GC_t}$: يمثل نفقات التسيير؛

$\mathbf{GI_t}$: نفقات التجهيز؛

$\mathbf{L_t}$: القوة العاملة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

بعد التطرق لمفهوم الإنفاق العام وأثاره على النمو الاقتصادي وكذا إلى تطور هذا المتغير في الجزائر خلال فترة الدراسة سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة القياسية لمحاولة الكشف عن الآثار المحتملة التي يلعبها الإنفاق العام وكذا أثار نفقات التسيير والتجهيز عن النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: نمذجة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

أولا: اختبار جذر الوحدة

الغرض من اختبار جذر الوحدة هو معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة. حيث اعتمدنا على اختبار فيليب بيرون (PP)، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-6): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الأول

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
At Level				
		GDP	G	L
Interecept	t-Statistic	1.075006	1.083943	-0.394138
	Prob	0.9962	0.9963	0.8968
		n0	n0	n0
Trend and intercept	t-Statistic	-1.863608	-1.704113	-7.848988
	Prob .	0.6452	0.7215	0.1988
		0	110	110
None	t-Statistic	3.802193	2.127447	7.469512
	Prob .	0.9998	0.9900	1.0000
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(GDP)	d(G)	d(L)
Interecept	t-Statistic	-4.295154	-5.467903	-21.85636
	Prob .	0.0025	0.0001	0.0001
		***	***	***
Trend and intercept	t-Statistic	-4.574550	-8.099321	-21.67230
	Prob	0.0061	0.0000	0.0000
		***	***	***
None	t-Statistic	-2.722026	-4.371987	-4.408745
	Prob .	0.0085	0.0001	0.0001
		***	***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. And (no) Not Significant

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

يظهر من خلال اختبار في الموضح في الجدول رقم **(III-6)** انه لا يمكن رفض العدم القائل القائل بان المتغيرات لها جذر وحدة عند المستوى، بينما يمكن رفض هذا الفرد هذا الفرض عند الفرق الاول لهذه المتغيرات، ومنه فان المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول(1)I.

بناء على هذه النتيجة فانه يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود .

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bound Test)

قمنا باختبار الحدود (Bound Test) بالاعتماد على برنامج Eviews10 والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-7): نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الأول

F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		%1	%5	%10
9.974948	الحد الأدنى I (0)	4.13	3.1	2.63
	الحد الأعلى I (1)	5	3.87	3.35

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

يظهر من الجدول رقم (III-7) أن قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى ومنه يمكن رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقبول الفرض البديل.

وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي بالإضافة لمتغير العمل هي متغيرات متكاملة فيما بينها، وتحقق علاقة توازنية في الأجل الطويل عند مستويات معنوية 1%، 5% و10%.

ثالثا: تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل

بما أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فإنه يمكن تقدير العلاقة بينها في المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL.

يتم تحديد عدد التباطؤات الأمثل لنموذج ARDL بناء على أدنى قيمة لمعيار Akaike، حيث تم اختيار أقصى عدد فترات للإبطاء ب 4 فترات وعلى الأساس تم تقدير جميع النماذج الممكنة وتم اختيار النموذج الأمثل والمتمثل في:ARDL (1.0.4) والشكل التالي يمثل أفضل 20 نموذج تم تقديره:

الشكل رقم (III-6): يوضح النموذج الأمثل الذي تم اختياره لتقدير النموذج الأول

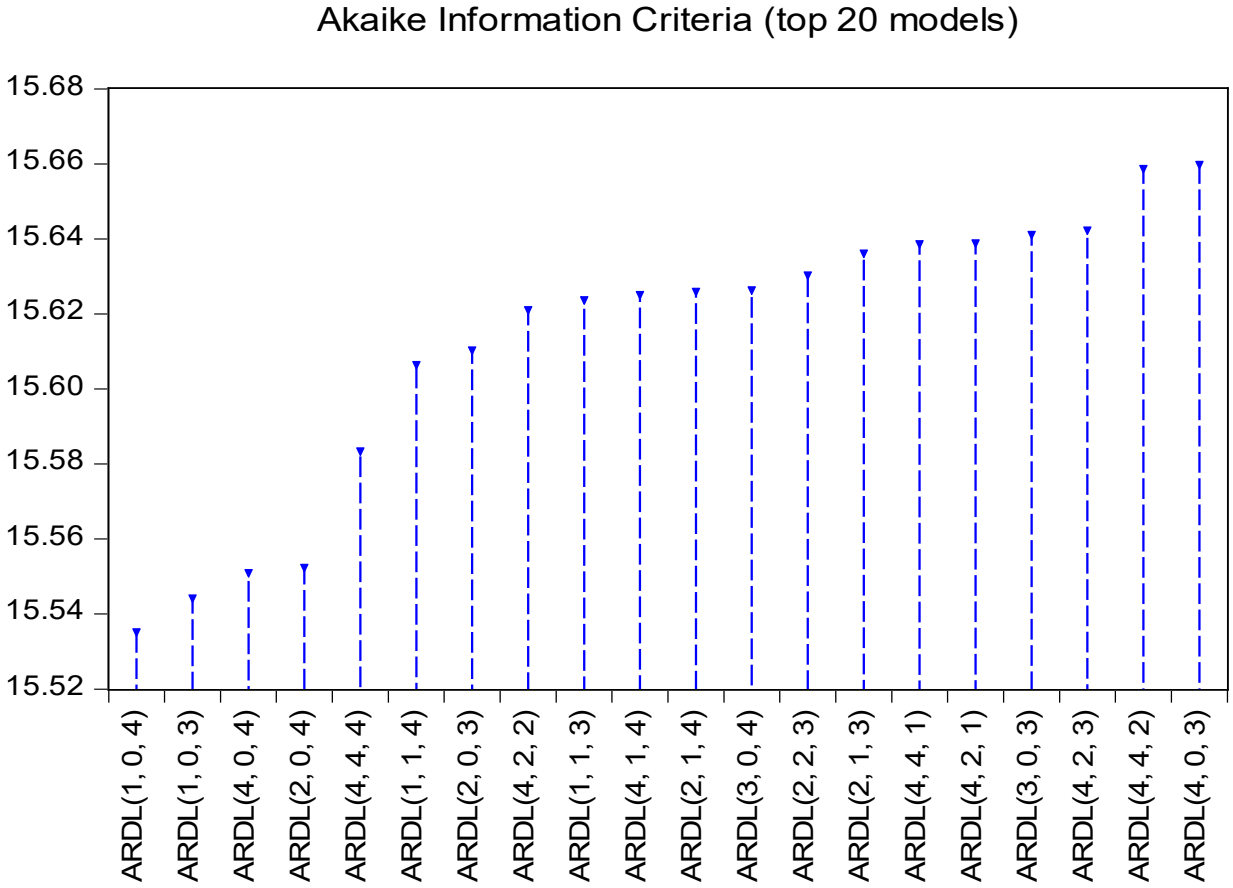

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

بناء على نموذج ARDL (1.0.4) تم تقدير التوازن في الأجل الطويل والجدول رقم (III-8) يوضح نتائج تقدير هذه العلاقة.

الجدول رقم (III-8): نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل للنموذج الأول

المتغير	β	Prob	الملاحظة
A	-7851.830	0.0001	معنوية
G	1.536243	0.0000	معنوية
L	0.001159	0.0000	معنوية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

النموذج المقدر:

GDP = -7851.830 + 1.536243*G+ 0.001159*L

يظهر الجدول رقم **(8-III)** أن القيمة المقدرة للثابت α بلغت 7851.830- والقيمة الاحتمالية المرافقة لها هي0.0001 ومنه فإنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.

كما يتضح أيضا أن معلمات النموذج مقبولة اقتصاديا حيث أن:

- القيمة المقدرة β_1 تساوي 1.536243وبقيمة احتمالية 0.000 وهذا يعني أنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%. وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 1.536243وحدة.

- القيمة المقدرة β_2 تساوي0.001159وبقيمة احتمالية0.0000 وهذا يعني أنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.

المطلب الثاني: نمذجة أثر نفقات التجهيز على الناتج المحلي الإجمالي

أولا: اختبار جذر الوحدة

بنفس المنهج المتبع لتقدير النموذج الأول، تم الاعتماد على اختبار فيليب بيرون (PP) لاختبار وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الثاني، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-9): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الثاني

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
At Level				
		GDP	GI	L
Interecept	t-Statistic	1.075006	0.199590	-0.394138
	Prob	0.9962	0.9674	0.8968
		n0	n0	n0
Trend and intercept	t-Statistic	-1.863608	-2.009858	-7.848988
	Prob .	0.6452	0.5700	0.1988
		n0	n0	n0
None	t-Statistic	3.802193	1.569322	7.469512
	Prob .	0.9998	0.9680	1.0000
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(GDP)	d(GI)	d(L)
Interecept	t-Statistic	-4.295154	-4.995280	-21.85636
	Prob .	0.0025	0.0004	0.0001
		***	***	***
Trend and intercept	t-Statistic	-4.574550	-6.608817	-21.67230
	Prob	0.0061	0.0001	0.0000
		***	***	***
None	t-Statistic	-2.722026	-4.356833	-4.408745
	Prob .	0.0085	0.0001	0.0001
		***	***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. And (no) Not Significant

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

يظهر من خلال اختبار في الموضح في الجدول رقم **(III-9)** انه لا يمكن رفض العدم القائل القائل بان المتغيرات لها جذر وحدة عند المستوى، بينما يمكن رفض هذا الفرد هذا الفرض عند الفرق الاول لهذه المتغيرات، ومنه فان المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول(1)I.

بناء على هذه النتيجة فانه يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bound Test)

قمنا باختبار الحدود (Bound Test) بالاعتماد على برنامج Eviews10 والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-10): نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الثاني

F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		%1	%5	%10
10.59539	الحد الأدنى I (0)	4.13	3.1	2.63
	الحد الأعلى I (1)	5	3.87	3.35

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

يظهر من الجدول رقم (III-10) أن قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى ومنه يمكن رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقبول الفرض البديل.

وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التجهيز بالإضافة لمتغير العمل هي متغيرات متكاملة فيما بينها، وتحقق علاقة توازنية في الأجل الطويل عند مستويات معنوية 1%، 5% و10%.

ثالثا: تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل

بما أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فإنه يمكن تقدير العلاقة بينها في المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL.

يتم تحديد عدد التباطؤات الأمثل لنموذج ARDL بناء على أدنى قيمة لمعيار Akaike، حيث تم اختيار أقصى عدد فترات للإبطاء ب 4 فترات وعلى الأساس تم تقدير جميع النماذج الممكنة وتم اختيار النموذج الأمثل والمتمثل في:(4.4.0) ARDL والشكل التالي يمثل أفضل 20 نموذج تم تقديره:

الشكل رقم (III-7): يوضح النموذج الأمثل الذي تم اختياره لتقدير النموذج الثاني

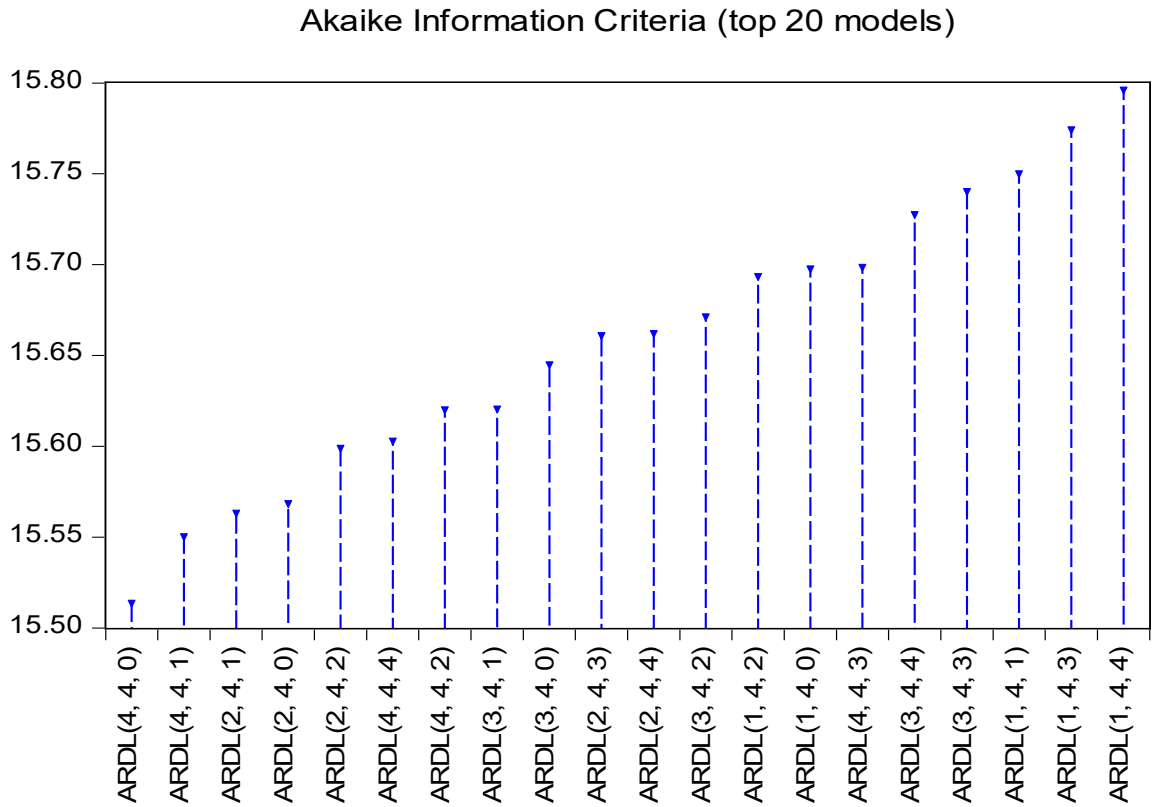

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

بناء على نموذج ARDL (4.4.0) تم تقدير التوازن في الأجل الطويل والجدول رقم (III-9) يوضح نتائج تقدير هذه العلاقة.

الجدول رقم (III-11): نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل للنموذج الثاني

المتغير	β	Prob	الملاحظة
α	-8866.193	0.0000	معنوية
GI	4.160116	0.0000	معنوية
L	0.001374	0.0000	معنوية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

النموذج المقدر:

GDP = -8866.193 + 4.160116*GL+ 0.001374*L

يظهر الجدول رقم **(III-11)** أن القيمة المقدرة للثابت α بلغت 8866.193- والقيمة الاحتمالية المرافقة لها هي0.0000ومنه فإنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.

كما يتضح أيضا أن معلمات النموذج مقبولة اقتصاديا حيث أن:

- القيمة المقدرة β_1 تساوي 4.160116وبقيمة احتمالية 0.0000 وهذا يعني أنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%. وبالتالي فإن الزيادة في نفقات التجهيز بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 4.160116وحدة.

- القيمة المقدرة β_2 تساوي0.001374وبقيمة احتمالية0.0000 وهذا يعني أنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.

المطلب الثالث: نمذجة أثر نفقات التسيير على الناتج المحلي الإجمالي

أولا: اختبار جذر الوحدة

بنفس المنهج المتبع لتقدير النموذجين السابقين، تم الاعتماد على اختبار فيليب بيرون (PP) لاختبار وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الثاني، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-12): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الثالث

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
At Level				
		GDP	GC	L
Interecept	t-Statistic	1.075006	0.406828	-0.394138
	Prob	0.9962	0.9795	0.8968
		n0	n0	n0
Trend and intercept	t-Statistic	-1.863608	-1.654531	-7.848988
	Prob .	0.6452	0.7434	0.1988
		n0	n0	n0
None	t-Statistic	3.802193	2.174005	7.469512
	Prob .	0.9998	0.9910	1.0000
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(GDP)	d(GC)	d(L)
Interecept	t-Statistic	-4.295154	-4.394741	-21.85636
	Prob .	0.0025	0.0020	0.0001
		***	***	***
Trend and intercept	t-Statistic	-4.574550	-4.430254	-21.67230
	Prob	0.0061	0.0085	0.0000
		***	***	***
None	t-Statistic	-2.722026	-3.594152	-4.408745
	Prob .	0.0085	0.0009	0.0001
		***	***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. And (no) Not Significant

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

يظهر من خلال اختبار في الموضح في الجدول رقم **(III-12)** انه لا يمكن رفض العدم القائل القائل بان المتغيرات لها جذر وحدة عند المستوى، بينما يمكن رفض هذا الفرد هذا الفرض عند الفرق الاول لهذه المتغيرات، ومنه فان المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول(1)I.

بناء على هذه النتيجة فانه يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bound Test)

قمنا باختبار الحدود (Bound Test) بالاعتماد على برنامج Eviews10 والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-13): نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الثالث

F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		%1	%5	%10
2.104834	الحد الأدنى I (0)	4.13	3.1	2.63
	الحد الأعلى I (1)	5	3.87	3.35

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

يظهر من الجدول رقم (III-13) أن قيمة إحصائية F المحسوبة أصغر من الحد الأدنى ومنه لا يمكن رفض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير بالإضافة لمتغير العمل ليست متكاملة فيما بينها، ولا تحقق علاقة توازنية في الأجل الطويل عند مستويات معنوية 1%, 5%,10%.

وبالتالي سنقوم بإدخال اللوغاريتم على المتغيرات الأصلية للحصول على العلاقة التوازنية في الاجل الطويل ونقوم بتقدير النموذج الرابع التالي:

$$\log(GDP_t) = \alpha + \beta_1 \log(GC_t) + \beta_2 \log(L_t) + \varepsilon_t$$

قمنا باختبار الحدود (Bound Test) بالاعتماد على برنامج Eviews10 والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-14): نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الرابع

F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		%1	%5	%10
5.793356	الحد الأدنى I (0)	4.13	3.1	2.63
	الحد الأعلى I (1)	5	3.87	3.35

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

يظهر من الجدول رقم (**III-14**) أن قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى ومنه يمكن رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقبول الفرض البديل.

وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي بالإضافة لمتغير العمل هي متغيرات متكاملة فيما بينها، وتحقق علاقة توازنية في الأجل الطويل عند مستويات معنوية 1%، 5% و10%.

ثالثا: تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل

بما أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فإنه يمكن تقدير العلاقة بينها في المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL.

يتم تحديد عدد التباطؤات الأمثل لنموذج ARDL بناء على أدنى قيمة لمعيار Akaike، حيث تم اختيار أقصى عدد فترات للإبطاء ب 4 فترات وعلى الأساس تم تقدير جميع النماذج الممكنة وتم اختيار النموذج الأمثل والمتمثل في:ARDL (1.1.0) والشكل التالي يمثل أفضل 20 نموذج تم تقديره:

الشكل رقم (III-8): يوضح النموذج الأمثل الذي تم اختياره لتقدير النموذج الرابع

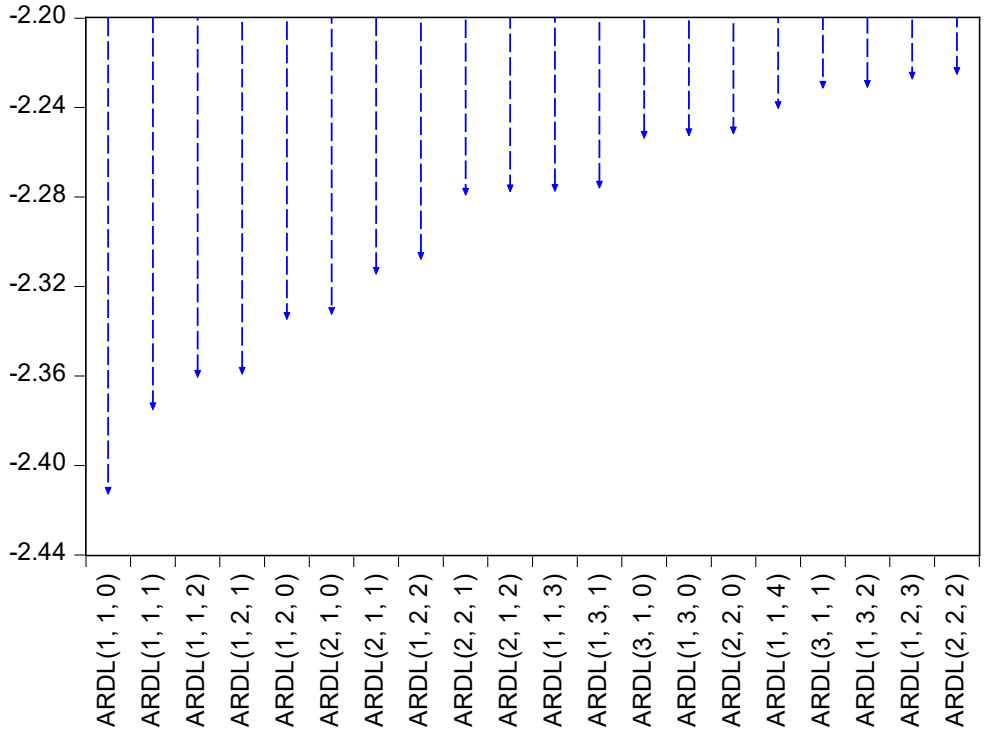

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

بناء على نموذج ARDL (1.1.0) تم تقدير التوازن في الأجل الطويل والجدول رقم (III-15) يوضح نتائج تقدير هذه العلاقة.

الجدول رقم (III-15): نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل للنموذج الرابع

المتغير	β	Prob	الملاحظة
α	-57.11768	0.0310	معنوية
GC	0.021694	0.9557	غير معنوية
L	4.103432	0.0258	معنوية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

النموذج المقدر:

Log(GDP) = -57.11768 + 0.021694*log(GL) + 4.103432*log(L)

يظهر الجدول رقم (III-15)

أن القيمة المقدرة للثابت α بلغت 57.11768- والقيمة الاحتمالية المرافقة لها هي0.0310ومنه فإنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.

- القيمة المقدرة β1 تساوي 0.021694وبقيمة احتمالية 0.9557 وهذا يعني أنها غير معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.

- القيمة المقدرة β2 تساوي4.103432وبقيمة احتمالية0.0258وهذا يعني أنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.

النتائج:

من خلال الدراسة القياسية لأثر هيكل الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي نستنتج أن:

- للإنفاق الحكومي تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

- لنفقات التجهيز والعمالة تأثير ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل حيث أن الزيادة في نفقات التجهيز بوحدة واحدة. تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب4.16وحدة. وزيادة العمالة بوحدة واحدة تزيد من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.0014وحدة.

- ومن جهة أخرى لم يظهر أي تأثير لنفقات التسيير على الناتج المحلي الإجمالي.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة التحليلية والقياسية لأثر الإنفاق الحكومي وتقسيماته على النمو الاقتصادي، اتضح بأن لكل من الإنفاق الحكومي بصفة عامة ونفقات التجهيز أثر على الناتج المحلي الإجمالي؛ فبزيادتهما يزيد معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي حدوث انتعاش في الاقتصاد الوطني.

ومن أجل ذلك وجب على الحكومة الجزائرية إعطاء أولوية كبيرة للإنفاق الحكومي بصفة ولنفقات التجهيز وكذا الاهتمام بكفاءتهما وفعاليتهما. باعتبارهما عامل أساسي في عملية التنمية الاقتصادية. |

خاتمة

تسعى معظم دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال الاستغلال الرشيد للموارد، والنمو الاقتصادي هو أحد عناصر هذا التوازن المنشود، حيث أنه الهدف الذي استخدمته معظم الحكومات في هذه الميزانية العامة.

كأداة ووسيلة لتخطيط وتنفيذ برامج الإنفاق الحكومي لزيادة الطاقات الإنتاجية في شكل استثمارات عامة تشمل معظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

من أجل التعرف على الجوانب المختلفة للإنفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، زودتنا دراستنا النظرية بدراسة معيارية، بهدف تحديد أهم العوامل التي تؤثر على إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال هذه الفترة. 1990-2017).

وفيما يلي:

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها حاولنا اختبار الفرضيات فكانت النتائج كما يلي:

- صحة الفرضية الأولى بتعدد المفاهيم للمتغيرين، كل مدرسة ومفهومها اخاص بها.
- صحة الفرضية الثانية حيث استخدمت الجزائر عدة برامج للتأثير على النمو الاقتصادي وهم:

برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو(2005-2009)، برنامج التنمية الخماسي (برنامج توطيد النمو) (2010-2014).

- أوضحت نتائج تحليل ومناقشة النموذج المقدر لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالأثر الإيجابي في المدى الطويل.

نتائج البحث:

- وجود علاقة تأثير ايجابي ومعتزي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع الرؤية الكنزية.
- يبقى اثي الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية المسخرة لذلك ,بسبب عجز الاقتصاد الوطني عن مواجهة الزيادة في الطلب الناتج عن التوسع في الإنفاق العام، ما يؤدي الي زيادة الواردات لتحقيق التوازن بين جانب العرض والطلب، وهذا ما يساهم في تقليل فعالية الأنفاق العام ,من خلال انخفاض مضاعف الإنفاق العام.
- لنفقات التجهيز تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل؛ فهذه النفقات تعتبر مؤشرا على حجم الاستثمار العام وبالتالي فهي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال دورها المكمل لاستثمارات القطاع الخاص، وهذا الأثر الإيجابي يرجع في معظمه إلى المشاريع الاستثمارية العامة لتطوير البنية التحتية للبلاد والتي تظهر نتائجها على المدى الطويل.

- لم يسجل أي تأثير نفقات التسيير على نمو الناتج المحلي الإجمالي، رغم ضخامة المبالغ المخصصة لهذا النوع من النفقات، والتي كانت في مجملها عبارة عن أجور المستخدمين ونفقات تحويلية.

افاق الدراسة:

وفي أعقاب النتائج المتواصل اليها يمكننا تقديم افاق مستقبلية للبحث:

- اقتراح نموذج عام للنمو الاقتصادي يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية، ما بين الأهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات في التأثير على اجمالي الناتج المحلي.
- الاهتمام بتحسين الادارة المالية، أي ما يسمى حاليا بالحكومة المالية، وذلك بالاعتماد على نماذج قياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي.
- البحث في سياسة الأنفاق الحكومي وأثرها على التنمية الاقتصادية.
- دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

قائمة المصادر

والمراجع

الكتب:

1- إبراهيم متولي حسن المغربي، الأثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.

2- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.

3- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية مصر، 2012.

4- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة -مفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق -الوفاء القانونية، ط1، مصر، 2012.

5- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، الطبعة الثالثة، عمان، 2000.

6- أمحمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2010.

7- بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009.

8- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار وائل، بدون سنة نشر.

9- حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

10- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد :التحليل الكلي دار وائل للنشر، طبعة الاولى.

11- حسين محمد سمحان وآخرون، المالية العامة من منظور إسلامي، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

12- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

13- خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان،2011.

14- زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.

15- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، ط1 ، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.

16- سعيد عيد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعي، بيروت، 2008.

17- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

18- طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية للنشر، عمان، الأردن، 2004.

19- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

20- عبد القادر قداوي، النمو السكاني والنفقات العامة -الجزائر نموذجا-: دراسة تحليلية قياسية ,النشر الجامعي الجديد للنشر والطباعة والتوزيع، تلمسان، الجزائر، 2017.

21- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

22- على احمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران، عمان، 2000.

23- على خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار وهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

24- عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2008.

25- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
26- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
27- محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة -مدخل حديث - الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 2009.
28- محمد حلمى الطوابى، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة-دراسة مقارنة-، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
29- محمد شاكر العصفور، أصول الموازنة العامة، ط1، دار المسيرة، عمان، 2008زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
30- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط2، دار المسيرة، عمان، 2010.
31- محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، ط1- ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2010 .
32- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن – الطبعة 2007.
33- ميشيل تودارو، ترجمة، محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريغ للنشر، الرياض-السعودية،2006 .
34- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية في نماذج التنمية الاقتصادية) مكتبة حسين العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، 2010.

الرسائل الجامعية:

1- بن قبلية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2015-2016.
2- بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم (دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر خلال الفترة 1980-2008)، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
3- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -راسة حالة الجزائر 2001-2009-، مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010.
4- دحماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة (دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر (1)، الجزائر، 2012.
5- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر "دراسة حالة الجزائر 2000-2010"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

6- طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي،2018-2019.
7- عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي،2015-2016.
8- كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادي والتجاري وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
9- المدني كريمة، خياري فريال، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2017، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي سنة 2018 -2019.
10- مكي عمارية، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية، مذكرة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة مستغانم، 2018.

الأوراق البحثية:

1- إكماسي محمد الأمين، دادن عبد الغني، تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية (حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2000)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الأول، 2002.

2- بلعاطل عياش، نوى سميحة، آلية ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه-جامعة سطيف1، الجزائر، 11-12 مارس 2013.
3- توفيق عباس المسعودي، دراسة من معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، العراق– دراسة تطبيقية مجلة العلوم الاقتصادية، العدد26 ، المجلد7 ، أفريل 2010.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): مخرجات برنامج Eviews للنموذج الأول

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 0, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/15/21 Time: 14:32
Sample: 1990 2017
Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8401.999	2313.618	-3.631541	0.0022
GDP(-1)*	-1.070069	0.203625	-5.255097	0.0001
G**	1.643886	0.348888	4.711780	0.0002
L(-1)	0.001240	0.000309	4.012842	0.0010
D(L)	0.001208	0.000548	2.202485	0.0426
D(L(-1))	0.001570	0.000736	2.134862	0.0486
D(L(-2))	0.000627	0.000626	1.002978	0.3308
D(L(-3))	-0.000624	0.000502	-1.244113	0.2314

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	1.536243	0.137501	11.17261	0.0000
L	0.001159	0.000210	5.515807	0.0000
C	-7851.830	1524.513	-5.150386	0.0001

EC = GDP - (1.5362*G + 0.0012*L -7851.8299)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	9.974948	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

الملحق رقم (2): مخرجات برنامج Eviews للنموذج الثاني

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(4, 4, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/15/21 Time: 14:36
Sample: 1990 2017
Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-11197.20	2380.502	-4.703712	0.0004
GDP(-1)*	-1.262909	0.233848	-5.400561	0.0001
GI(-1)	5.253850	1.099859	4.776840	0.0004
L**	0.001735	0.000339	5.116488	0.0002
D(GDP(-1))	0.447672	0.178764	2.504264	0.0264
D(GDP(-2))	0.047002	0.163531	0.287420	0.7783
D(GDP(-3))	0.344594	0.195351	1.763974	0.1012
D(GI)	2.258027	0.647117	3.489365	0.0040
D(GI(-1))	-5.418588	0.964156	-5.620033	0.0001
D(GI(-2))	-2.609379	0.854023	-3.055396	0.0092
D(GI(-3))	-3.346776	0.995235	-3.362799	0.0051

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GI	4.160116	0.309717	13.43201	0.0000
L	0.001374	0.000178	7.710036	0.0000
C	-8866.193	1329.973	-6.666446	0.0000

EC = GDP - (4.1601*GI + 0.0014*L -8866.1934)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	10.59539	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

الملحق رقم (3): مخرجات برنامج Eviews للنموذج الرابع

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: DLOG(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/15/21 Time: 14:39
Sample: 1990 2017
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-16.63170	7.957105	-2.090169	0.0484
LOG(GDP(-1))*	-0.291183	0.145754	-1.997776	0.0583
LOG(GC(-1))	0.006317	0.114469	0.055183	0.9565
LOG(L)**	1.194850	0.553935	2.157022	0.0422
DLOG(GC)	0.274337	0.126349	2.171269	0.0410

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(GC)	0.021694	0.386209	0.056171	0.9557
LOG(L)	4.103432	1.716942	2.389965	0.0258
C	-57.11768	24.78171	-2.304833	0.0310

EC = LOG(GDP) - (0.0217*LOG(GC) + 4.1034*LOG(L) -57.1177)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.793356	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي وتقسيماته على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل خلال الفترة (1990-2017)، وهذا من خلال الناتج المحلي الإجمالي. ولتقدير هذه العلاقة تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL. حيث تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ثم التحقق من وجود تكامل بينها، وهذا التقدير العلاقة بينها في الأجل الطويل.

وتوصلت هذه الدراسة من خلال النتائج التطبيقية إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الإنفاق العام ونفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حين لم يتم تسجيل أي تأثير لنفقات التسيير في على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

الإنفاق الحكومي، نفقات التجهيز، نفقات التسيير، النمو الاقتصادي، ARDL.

Study summary

This study aimed to measure the impact of government spending and its divisions on economic growth in Algeria in the long term during the period (1900-2017), and this is through the gross domestic product. To estimate this relationship, an ARDL model was used. Where the stability of the time series was tested and then checked the existence of integration between them, and this estimates the relationship between them in the long term.

This study found, through the applied results, that there is a positive and moral impact of both public expenditure and equipment expenditures on economic growth in the long term when no effect of management expenditures on economic growth was recorded.

Keywords:

Government spending, equipment expenses, operating expenses, economic growth, ARDL.